الشركة العامة للصوامع والتخزين
ش . م . م
قطاع الشئون المالية
العنوان : ١ ميدان السواح - خلف قصر القبة - القاهرة

General co. for silos & storage
خ البورصة
. Fax. 22845567

الشركة العامة للصوامع والتخزين
قطاع الشئون المالية
تاريخ ٢١ / ٧ / ٢٠٢٢
صادر ١٨٠ مرفقات ( )

السيد الأستاذ/ مدير عام الافصاح
بورصة الأوراق المالية
تحية طيبة وبعد،،،

نتشرف بأن نرفق طيه رد الشركة على تقريرى مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ ، ٢٠٢٢/٣/٣١ (الجهاز المركزى للمحاسبات) .

رجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه باللازم ،،،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مسئول علاقات المستثمرين
(محاسب / زكريا محمد توفيق)

مسئول علاقات المستثمرين
(محاسب / محمود سعيد محمود)

الشركة العامة للصوامع والتخزين

رد الشركة

على تقرير مراقب الحسابات

عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٢/٣/٣١

الملاحظة	الـــــــــــــــــرد
- عدم توثيق محضر اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢ والتي تم بها إعادة تشكيل مجلس إدراتها من الجهات المختصة (هيئة الإستثمار) ، وكذا إجتماع مجلس إدارتها بذات التاريخ الجلسة الحادي عشر والمتضمن تشكيل المجلس والرئيس التنفيذي وغير التنفيذي وكذا العضو المنتدب للشركة وذلك توفيقا لأوضاعها طبقا لأحكام القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٥ حتي تاريخه (نهاية إبريل ٢٠٢٢) كما لم يتم توثيق محضر إجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٨. **نوصى بضرورة العمل على توثيق محاضر الإجتماعات المشار إليه لما لذلك من آثار قانونية وإدارية علي الشركة والإفادة**	تم توثيق محضر اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢ والتي تم بها إعادة تشكيل مجلس إدراتها من الجهات المختصة (هيئة الإستثمار) ، وكذا إجتماع مجلس إدارتها بذات التاريخ والمتضمن تشكيل المجلس والرئيس التنفيذي وغير التنفيذي وكذا العضو المنتدب للشركة وذلك خلال شهريونيو ٢٠٢٢ .
-لم يتم إخلاء مسئولية رئيس وأعضاء مجلس الادارة لحين إنتهاء نيابة الاموال العامة من التحقيقات بشأن فساد القمح المحلى موسم ٢٠١٦ وذلك ضمن قرارات الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٠ ،كما تم إرجاء إبراء ذمة ومسئولية رئيس وأعضاء مجلس الادارة الاسبق لحين الانتهاء من التحقيقات وما سوف تسفر عنه من نتائج حيث قررت الجمعية العامة العادية للشركة رقم (٥) بتاريخ ٢٠١٦/٤/٩ الموافقة علي توصية اللجنة القانونية المشكلة بقرار السيد رئيس الجمعية العامة للشركة العامة للصوامع والتخزين رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٥ وذلك فيما انتهت إليه بتقريرها المعروض علي الجمعية العامة بإحالة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة إلي نيابة الأموال العامة للتحقيق معهم فى المخالفات الواردة تفصيلاً بتقريرها وكذا إحالة ما جاء بمذكرة النيابة الادارية في القضية رقم ٤١٧ لسنة ٢٠١٥ تموين وكهرباء الي نيابة الاموال العامة وذلك لأعمال شئونها فيما تضمنته الاوراق من جرائم جنائية. **يتعين موافاتنا بما تسفر عنه التحقيقات من نتائج بهذا**	مازالت تحقيقات نيابة الأموال العامة والمحاكم المختصة مستمرة فى موضوع القمح المحلى موسم ٢٠١٦ وصدر قرار الجمعية العامة بجلستها فى ٢٠١٦/١٢/١٠ بعدم إخلاء مسئولية مجلس الإدارة لحين الإنتهاء من التحقيقات . وبالنسبة لمجلس الإدارة الأسبق فمازالت التحقيقات مستمرة فى القضية رقم ٨ لسنة ٢٠١٦ عرائض أموال عامة التى تخص المجلس الأسبق والمحالة إلى النيابة العامة بناء على قـــــــرار الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠١٦/٤/٩ وسوف نوافيكم بنتيجة التحقيقات بعد الإنتهاء منها .

٢٠١٨/١١/١٧ علي أقساط سنوية لمدة ٢٠ سنة وبعد سداد نحو ٤٥ مليون جنيه كمقدم ويتصل بذلك عدم تحميل فترة المركز المالي بقيمة ما يخصها من القسط السنوي عن عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ و قدره نحو ١٣ مليون جنيه ، وبالتالي يخص فترة المركز المالي مبلغ ٩،٧ مليون جنيه. **نوصي بإجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك علي الحسابات المختصة والإفادة .**	
- بلغ صافي الربح (قبل الضريبة) في ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ١١٤،٦١٣ مليون جنيه مقابل نحو ١٠١،٠٣٠ مليون جنيه عن نفس الفترة من العام المالي السابق وقد ساهمت الإيرادات العرضية الغير متعلقة بالنشاط والبالغ قيمتها نحو ٣٨،٥٦٥ مليون جنيه بنسبة ٣٤ % منه والمتمثلة في نحو ١٥،٠٧٣مليون جنيه فوائد دائنة ، نحو ٢١،٤٠٠ مليون جنية إيرادات وأرباح متنوعة ، نحو ٢،٠٩١ مليون جنيه أرباح رأسمالية. **نوصي ببحث ودراسة التدابير الواجبة للنهوض بأنشطة الشركة وتعظيم العائد منها وما يترتب علي ذلك من آثار .**	تسعى الشركة إلى التوسع فى أنشطة التخزين الجمركى والتخزين المتنوع على مستوى المناطق الجغرافية وإستغلال كافة المساحات التخزينية المتاحة وجذب عملاء قطاع خاص لتعظيم إيرادات النشاط .
- عدم دقة بيان كمية الاقماح المفرغة بالمواني (ميناء الاسكندرية، الدخيلة) عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتي ٢٠٢٢/٣/٣١ المحتسب عنها إيرادات موزعه علي أساس العملاء (مقارنة) وذلك علي النحو التالي:- **نوصي بضرورة إجراء التصويب اللازم للبيان المذكور مع ضرورة مراعاة الدقة عند إعداد تلك البيانات حتي تكون معبره عن الغرض منها.**	سيتم مراعاة ذلك عند إعداد المركز المالى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠م .
- بلغت التكلفة الدفترية للأصول الثابتة فى ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٧٥٩،٧٢١ مليون جنيه ومجمع اهلاكها نحو ٥٩٨،٩٩٤	

قطاع الاسكندرية	المفرغ فعليا خلال الفترة			المفرغ من واقع البيان المذكور		
	ط.س	ق. عام	ق.خ	ط.س	ق.ع	ق.خ
صومعة ٨٥	١١٩٦٦١٠		١٩٩٣٨ ق ٥٠٠٠ ذرة ٥٠٠٠ فول	١٢٢٦٥٤٨	-	-
صومعة ٨٤	-	-	١٣٤٢٤٩	-	-	١٣٤٢٤٩
الدخيلة	٥٤٥٥٩٥	-	٥٣١٠٥ ق ٩٣٢٩ ذرة ٧٥٦٣ فول	٦١٥٥٩٢	-	-
إجمالي الاسكندرية	١٧٤٢٢٠٥	-	٢٣٤١٨٣	١٨٤٢١٤٠	-	١٣٤٢٤٩

الشأن واخطار ادارة المخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات طبقاً لقانون الجهاز رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨.	
- بلغ ما امكن حصره من الكميات التى رفضت مديرية التموين والتجارة الداخلية ادارة الرقابة وصيانة الحبوب بالإسكندرية اعتماد نوالين النقل الخاصة بها بسيارات الشركة والمطابقة عليها والواردة لصومعة العامرية لكمية ٢٨٠٠ طن قمح محلى موسم ٢٠١٦ الواردة من شونة ابو زهرة والتى تم نقلها بسيارات الشركة واستخدمها فى تجارب التشغيل للصومعة لعدم وجود المستندات اللازمة لإجراء المطابقة علي النوالين المذكورة حيث لا يوجد سجل وارد لتلك الكميات وغير مدونة بالصومعة فضلاً عن عدم وجود كروت الصرف لها وقد سبق أفادة المسئولين بالقطاع ان المستندات المتعلقة بإدارة التسوية والنقليات تم بيعها ضمن مزاد لأوراق الدشت بمخزن إستانى بتاريخ ٢٠١٧/٩/٩ وقد تم إجراء التحقيق رقم ١ لسنة ٢٠٢٠ بمجازاة المسئول علي أن يتم اتخاذ اللازم لصرف قيمة تلك المستحقات وفي حالة عدم صرفها يتحمل المتسبب الثابت أدانته بالتحقيق الأمر الذي وافق عليها مجلس إدارة الشركة بموجب القرار رقم ٦٥ /٢٠٢٠ الجلسة الخامسة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٥ ولم يتم تفعيل قرار مجلس الإدارة المشار إليه ، علما بأن المسئول عن ذلك أوشكت خدمته علي الانتهاء. **نوصي بضرورة العمل علي تفعيل قرار مجلس إدارة الشركة المشار إليه وموافاتنا بما إنتهي إليه الأمر وما تم اتخاذه بهذا الشأن من إجراءات حفاظا علي أموال الشركة .**	تم إحالة الموضوع إلى القطاع القانونى بالشركة للتحقيق حيث تم توقيع جزاء على المتسبب علي أن يتم اتخاذ اللازم لصرف قيمة النولون من هيئة السلع التموينية وفي حالة عدم صرفه يتحمل المتسبب بمبلغ النولون وبناء على ذلك وقد تفضل معالى الدكتور وزير التموين بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٧م بالموافقة على المذكرة المعروضه على معاليه بشأن توجيه السادة المسئولين بمدرية تموين الإسكندرية لاجراء المطابقات على كميات القمح المنقولة بموجب صور طبق الأصل من الكارتات حتى تتمكن الشركة من صرف قيمة النولون من الهيئة العامة للسلع التموينية وسيتم خصم المبلغ من مستحقات المتسبب قبل خروجه على المعاش فى حالة عدم تحصيله من هيئة السلع التموينية .
- تضمنت قائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٢٩٢,٧٤٦ مليون جنيه تحت مسمي " الحكم في الدعوي رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥ ق " (كقيد نظامي) لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية بنحو ٣٩٠ مليون جنيه وفقا للحكم الصادر في الدعوي رقم ١٣٤١١ لسنة ١٩٩٤ مدني كلي – شمال القاهرة والمستأنف برقم ٢٥٦٠ لسنة ١٩٩٤ مدني كلي – شمال القاهرة والمستاف برقم ٢٥٦٠ لسنة ٥ ق بمحكمة إستئناف القاهرة وذلك طبقا للموافقة علي جدولة المديونية المستحقة بعد إعتماد السيد الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية بتاريخ	تم إجراء التسوية فى شهر مايو ٢٠٢٢م .

مليون جنيه وقد تم إثبات الأرصدة دفتريا دون جرد كما تم حساب الإهلاك بنفس الأسس والقواعد المتبعة في العام السابق وقد تبين بشأنها ما يلى:- *تم حساب الإهلاك بنحو ١٧،٨٣١ مليون جنيه دون حساب الإهلاك عن الأصول المضافة خلال الفترة والبالغ قيمتها نحو ٢٥،٥٥٠مليون جنيه. *لا زالت الشركة تمسك سجلات أصول ثابتة نوصي بتحديثها وإستيفائها حيث تبين قيد بعض الاصول بقيم اجمالية دون تحليل لها وكذا بيانات الإهلاكات الخاصة بها . **نوصي بضرورة العمل علي تحديث كافة سجلات الأصول الثابتة للشركة والإفادة.**	سيتم مراعاة ذلك عند إعداد المركز المالى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠م ٠ تتمثل معظم هذه الأصول فى آلات ومعدات الصوامع القديمة والتى تم تنفيذها بمعرفة الدولة فقد تم تسجيلها فى سجل الأصول طبقا للبيانات التى كانت متاحه وقت نقل ملكيتها إلى الشركة وجارى العمل على تحليلها ٠
- ما زالت سجلات الأصول الثابتة ببعض قطاعات الشركة تتضمن بعض مساحات الأراضى غير مطابقة للمساحات الواردة بعقود الملكية المسجلة ووجود بعض الفروق بينهما وذلك رغم تكرار قرارات وتوصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة بدراسة تلك الفروق بين المساحات المدرجة بسجل الأصول الثابتة ومساحتها بالعقود وإتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراءات ، وقد دابت الشركة في ردها علي تقاريرنا السابقة أن هذه الفروق عبارة عن مساحات زائدة عن المساحات المسجلة بعقود الملكية ولا يوجد طلبات لأي جهات خارجية بشأنها. **نوصي بضرورة الإلتزام بتنفيذ توصيات وقرارات الجمعية العامة للشركة وإتخاذ ما يلزم بشأنها إحكاماً للرقابة على أصول الشركة ، مع إجراء التصويبات والتعديلات اللازمة بسجلات الأصول الثابتة للشركة.**	بالنسبة لتضمين سجلات الأصول بعض مساحات الأراضى غير مطابقة للمساحات بعقود الملكية المسجلة ووجود بعض الفروق بينهما فجميع مساحات الأراضى فى حيازة الشركة وبدون اى منازعات على الملكية وهذه الفروق عبارة عن مساحات زائدة عن المساحات المسجلة بعقود الملكية ولا يوجد طلبات لأي جهات خارجية بشأن هذه المساحات وسيتم إتخاذ اللازم فى حالة ورود اى طلبات للشركة ٠
-عدم الانتهاء من نقل ملكية وتسجيل أرض صومعة سفاجا البالغ مساحتها نحو ١٧٧ ألف متر مربع من أصل نحو ٢٤٣ ألف م٢ – مخصصة بقرار التخصيص رقم ١٨٦ لسنة ١٩٩٨ محافظة البحر الاحمر لكامل المساحة – حيث قامت الشركة بإشهار قرار تخصيص الأرض رقم ٣٦٩ لسنة ٢٠١١ بالشهر العقارى فقط ، وذلك بعد إستقطاع مساحة ٦٦١٠٠ م٢ وتم تسليم مساحة ٥٠٥٥٥ م٢ منها لهيئة موانى البحر الأحمر مقابل تعويض ومازالت باقي المساحة وقدرها ١٥٥٤٥ م٢ طرف الشركة وتجدر الاشارة إلي سابق رد الشركة علي تقاريرنا السابقة بأنه صدر قرار الجمعية العامة العادية للشركة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٨ بالموافقة علي إعتماد إجراء تسجيل قرار تخصيص أرض	صدر القرار رقم (١٠) من الجمعية العامة العادية للشركة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٨ بالموافقة على إعتماد ما قامت به الشركة من إجراءات لتسجيل قرار تخصيص أرض صومعة سفاجا لصالح الشركة العامة للصوامع والتخزين المشهر بطريق الإيداع برقم ٢٠١١/٣٦٩ بمأمورية سفاجا علماً بأن هيئة الميناء هى المنوطة بتقنين اوضاع تلك الأراضى ٠

صومعة سفاجا بطريقة الايداع وذلك للمساحة الاصلية قبل تسليم أجزاء منها لهيئة مواني البحر الأحمر. **نوصى بضرورة الإنتهاء من تقنين ملكية الأراضي والإلتزام بتوصيات الجمعية العامة مع متابعة وحث الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر لسرعة تقنين وضع المساحة المسلمة إليها حفاظاً على ممتلكات الشركة وحقوقها.**	
- لم يتم الوقوف علي أسباب الفرق البالغ ٤٤٨٣٠م٢ وذلك في مساحة أرض مجمع السلام بالإسكندرية والمثبتة بسجل الأصول الثانية بمساحة ٢٩٦٨٥٣ م٢ في حين أسفر الرفع المساحى للمجمع فى مارس ٢٠٠٢ عن مساحة ٣٤١٦٨٣ م٢ هذا بخلاف ما اسفر عنه الجرد الفعلى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ والذي بلغ ٢٣٠٩٤٣ م٢ مساحة لأرض المجمع المذكورة وبفرق قدرة حوالي ١١٠٧٤٠ م٢ عن الرفع المساحى السابق إجراءه ولم نقف علي أسبابه وذلك رغم قرارات وتوصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة بحسم تلك الفروق.٠ - كما لم يتم تقنين وضع المبانى المقامة بدون ترخيص بمجمع السلام لعدد ٢ مخزن أفقى البالغ تكلفتها الدفترية نحو ٢٢,٠٩٢ مليون جنيه والصادر بشانها قرار إزالة رقم ٥٦٠ لسنة ٢٠٠٨ في ظل ما تم منحه من قبل الدولة بشأن مخالفات المباني تحت مسمي قانون التصالح للعقارات المخالفة ومرفوع بشأنها الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٧ ق إداريه عليا ولم يحدد له جلسة بعد. **نكرر توصياتنا بضرورة تفعيل قرارات وتوصيات الجمعيات العامة المتعاقبة ودراسة اسباب الفروق الناتجة عن الرفع المساحى المشار إليه وإجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن حفاظاً على أراضي وممتلكات الشركة.**	سيتم إجراء التسويات اللازمة فى ضوء الحكم الذى سيصدر فى دعوى الاستئناف رقم ٧٤٤٥ لسنة ٦٥ ق المتداولة أمام القضاء الخاصة بحصول الشركة على التعويض المستحق عن المساحة المنزوع ملكيتها من أرض مجمع السلام وفى ضوء كشف التحديد المساحى الجديد الذى تم تقديمه بمعرفة مصلحة المساحة فى الدعوي المذكورة ٠وبالنسبة للمبانى المقامة بدون تراخيص بمجمع السلام فهذا الموضوع محل الدعوى القضائية رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٧ ق ومازالت متداولة أمام المحكمة الادارية العليا ويتم متابعتها بمعرفة القطاع القانونى بالشركة٠
-عدم الحصول على التعويض المستحق عن مساحة ٨٩٥٤٦ م٢والتى تم نزع ملكيتها من ارض مجمع السلام بالعامرية للمنفعة العامة لإنشاء كوبري الطريق الدولى الساحلى والصادر بشانها قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٧ لسنة ٢٠٠٨، ولم يتم إستبعاد تلك المساحة من أصول الشركة ومرفوع بشأنها الدعوى رقم ٨١٥٩ لسنة ٢٠٠٥ مدنى كلى ، ضد محافظة الإسكندرية وآخرين تم رفضها وتم استئناف الحكم بالدعوى رقم ٧٤٤٥ لسنة ٧٥ ق لأزالت مؤجلة للتقرير، كما ترتب على نزع المساحة المذكورة فصل مساحة ١٠٥٠٧م٢ عن مجمع المخازن دون الإستفادة منها أو إستغلالها وقد جاء برد الشركة على تقاريرنا السابقة	بالنسبة لعدم الحصول على التعويض المستحق عن المساحة المنزوع ملكيتها مازالت دعوى الاستئناف رقم ٧٤٤٥ لسنة ٦٥ ق متداولة أمام القضاء وسوف يتم اتخاذ اللازم في ضوء الحكم الذى سيصدر فى الدعوي المذكورة أما بخصوص إستغلال الجزء الذى تم فصله خارج المجمع أسفرت الدراسة على أن الجزء الذى تم فصله يدخل في نطاق حرم الطريق ومفصول عن الطريق بحواجز أسمنتية مما يقلل من فرص الاستفادة منه٠

بخصوص عدم استغلال الجزء الذى تم فصلة خارج المجمع بأن الشركة تطالب بتعويض عن هذا الجزء أيضا نظرا لأنه أصبح في نطاق حرم الطريق مما أضاع علي الشركة فرصة الاستفادة منه. **نوصي باجراء التصويب اللازم باستبعاد المساحة المنزوع ملكيتها من حساب الأصول الثابتة وما يترتب على ذلك من آثار ومتابعة الإجراءات القانونية التي تكفل الحصول على التعويض المناسب للمساحة المنزوع ملكيتها مع العمل علي دراسة فرص إستغلال باقي المساحة.**		
-عدم الحصول على التعويض المستحق عن مساحة ٦٨٩,٥ م٢ المنزوع ملكيتها نتيجة تعديل خط التنظيم بشونتى المريوطية وقطاع السبتية والمرفوع بشأنهما الدعوتين رقما ٣٥٢٠٦ لسنة ٥٩ ق إدارى مجلس الدولة ضد محافظة الجيزة ، ورقم ٢/٥٨٥٢ق إستئناف شمال ضد محافظة القاهرة وصدر عنها حكم نهائى فى ٢٠١٨/١٢/٢٦ لصالح الشركة بالتعويض عن هدم المبنى المملوك لها وقد تم نقض الحكم وأعيدت لمحكمة الاستئناف ولم يحدد لها جلسة حتي تاريخه. **نوصي بإتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات القانونية الواجبة فى هذا الشأن حفاظاً على ممتلكات وحقوق الشركة وحتي الحصول علي كافة مستحقات الشركة.**	هذه الموضوعات محل الدعوتين رقما ٣٥٢٠٦ لسنة ٥٩ ق إدارى مجلس الدولة ضد محافظة الجيزة ورقم ٢/٥٨٥٢ق إستئناف شمال ضد محافظة القاهرة وهذه الدعاوى مازالت متداولة ونظراً لأنها ضد جهات حكومية يكون الفصل فيها بعد وقت طويل والقطاع القانوني بالشركة يتابع تلك القضايا مع الجهات المختصة وذلك حفاظا على ممتلكات وحقوق الشركة وسيتم إتخاذ اللازم فى ضوء الأحكام القضائية التى تصدر بشأنها.
- لم تحصل الشركة على أية تعويضات عن مساحة ٥٦٨١ م٢ (التي كانت تشغلها الشركة كحق انتفاع) بجوار بوابة (٤٦ سابقاً) بميناء الاسكندرية بموجب تعاقد مؤرخ فى مارس ٢٠١٦ والتي سبق وتم نزع ملكيتها لصالح الهيئة العامة لميناء الإسكندرية تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٢،وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣٣ لسنة ٢٠١٨ الصادر فى ٢٠١٨/٧/٨ باعتبار مشروع الظهير الغربى لميناء الاسكندرية من أعمال المنفعة العامة وقد اخطرت الشركة الهيئة العامة للسلع التموينية بذلك فى ٢٠٢٠/٤/١٥ نظرا لأنها مالكة الأرض قامت الشركة بالمطالبة بالتعويض والمقدر بمعرفتها بنحو ٥٤ مليون جنيه بموجب خطابها للهيئة فى ٢٠٢٠/٧/١٥، كما تقوم بالتنسيق معها لاتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول علي التعويض اللازم. **نوصي بضرورة الاتصال بالجهات المختصة بهيئة ميناء الاسكندرية ومديرية المساحة لسرعة الحصول على**	صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣٣ لسنة ٢٠١٨ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣١ بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢ باعتبار مشروع توسعة الظهير الغربى لميناء الأسكندرية من أعمال المنفعة العامة وبناء على ذلك قامت هيئة ميناء الأسكندرية باستلام المساحة المذكورة ونظراً لعدم ملكية الشركة لهذه المساحة فقد تم أخطار الهيئة العامة للسلع التموينية بصفتها المالكة للمساحة المذكورة ويتم التنسيق معها لآتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التعويض الخاص لتلك المساحة فى ضوء أحكام القانون رقم ١٠ لسنه ١٩٩٠ وتعديلاته بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .

التعويض المستحق و المناسب وما يترتب على ذلك من أثار	
ـ لم يتم الانتهاء من إجراءات نقل ملكية صومعة دمياط (الخرسانية) أو تحميل هيئة السلع التموينية بأعبائها والتي تم تسليمها للشركة في ١٩٨٧/٢/١ لإدارتها وتشغيلها تنفيذا للقرار الوزاري المشترك رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ بالرغم من صدور قرار وزير الاستثمار رقم (٥) لسنة ٢٠١١ في ٢٠١١/١/١٧ بتشكيل لجنة لدراسة أوجه الخلاف وعرض نتائج أعمالها على الأمانة الفنية للجنة فض المنازعات خلال شهر على الاكثر وهو الامر الذى لم يتم بعد حتى تاريخه رغم مرور ما يزيد عن إحدي عشر عام من تاريخ القرار السابق ذكره ، كما لم يتم حسم الخلاف مع هيئة المجتمعات العمرانية بشأن مطالبتها للشركة بنحو ٤,٣٢٨ مليون جنيه أعباء قروض الصومعة . ويتصل بما سبق تضمن حساب الأرصدة الدائنة نحو ١,٦٠٥ مليون جنيه تحت مسمى (مبالغ تحت التسوية) تمثل قيمة بواقى تركيبات الصومعة المذكورة بالإضافة إلى إجراء عمليات إحلال وتجديد للعديد من المعدات والآلات الخاصة بالصومعة والتي بلغت إجمالي التكلفة الاستثمارية نحو ٧٣ مليون جنيه منذ إنشاء الصومعة . **نوصي بضرورة اتخاذ الإجراءات الواجبة لحسم الخلاف القائم حفاظاً على حقوق وأصول الشركة وإجراء التسويات اللازمة بشأنها وما يترتب علي ذلك من آثار .**	لم تتمكن اللجنة من الانعقاد بسبب الظروف التى مرت بها البلاد بسبب أحداث ثورة يناير ٢٠١١ . وقد خاطبت الشركة هيئة المجتمعات العمرانية بالكتاب رقم ٢٨٥ المؤرخ ٢٠١١/٦/٢٧ أوضحت فيه بأنها لا تتحمل أي أعباء مالية تتمثل في الفوائد على الديون المستحقة لأصول ثابتة ليست ملكها ولم يتم الرد على كتابنا منذ ذلك التاريخ وتم إعادة مخاطبة هيئة المجتمعات العمرانية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٢م لتحديد موعد لعقد إجتماع للوصول إلى إتفاق لنقل ملكية الصومعة بما يحفظ حقوق جميع الأطراف وأثناء الإجتماع قدمت شركة الصوامع ثلاث بدائل للموافقة على نقل ملكية الصومعة إليها :- البديل الأول في حالة تحمل الصوامع القيمة كاملة تتحمل هيئه السلع التموينية (وزارة المالية) فرق الفئات في التعامل بين فئة التفريغ فى صومعة دمياط ومثيلتها فى صومعة الإسكندرية من تاريخ تشغيل الصومعة فى ١٩٨٧/٢/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ عن الكميات الفعلية المفرغة حيث تم محاسبة الشركة عن تلك الفترة بفئة تشغيل دون إضافة التكاليف الرأسمالية. البديل الثاني : تتحمل الصوامع بتكلفة إنشاء الصومعة طبقا لتقييم عام ١٩٨٩ بقرض طويل الأجل على أقساط سنوية بدون فوائد وتتحمل هيئه السلع التموينية (وزارة المالية) الباقي والذى يمثل تكلفة تمويل إنشاء الصومعة البديل الثالث تتحمل الهيئة (وزارة المالية) قيمة الإهلاك (التكاليف الرأسمالية) وتتحمل الصوامع الباقي بقرض طويل الأجل على أقساط سنوية بدون فوائد ولم يتم الرد على الشركة حتى تاريخه ولم يتم الوصول إلى إتفاق نظرا لأن هذا الموضوع يدخل فى اختصاص العديد من الوزارات والهيئات الحكومية وليس للشركة أى سلطة عليها وبالنسبة لمبلغ ١,٦٠٥ مليون جنيه سيتم إجراء التسويات اللازمة فى ضوء قرارات نقل الملكية التى ستصدر فى شأن الصومعة
ـ عدم تحديد قواعد للمعاملة المالية لمشروع إنشاء وتوريد وتركيب الصومعتين المعدنيتين بدمياط سعة ٧٠ ألف طن ، والعامرية بالإسكندرية سعة ٦٠ ألف طن لصالح الشركة العامة للصوامع والتخزين منذ عام ٢٠١٤ (منحة لا ترد من دولة الامارات المتحدة العربية لجمهورية مصر العربية لتمويل المشروعات التنموية) وبناء على ذلك صدر القرار الوزارى رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل لجنة للعمل على توفيق الاوضاع بين الجهات المختلفة وقد ورد خطاب من رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٥ بالموافقة على تضمين التكلفة الاستثمارية للصومعة ضمن أصول الهيئة العامة للسلع التموينية على أن ينعكس الأثر المالى بحق انتفاع للشركة القابضة للصوامع والتخزين حيث تتولى الإدارة والتشغيل والصيانة دون تحديد معالجة الأثر المالى لها بالشركات التابعة وموقف تشغيلها والمعاملة المالية للتشغيل حيث يتم إدراج المصروفات	صدر القرار الوزارى رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٨ بشأن تشكيل لجنة لدراسة مقترح نقل ملكية عدد (٢٥) صومعة المنشأة بتمويل من منحة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الهيئة العامة للسلع التموينية حيث بدأت اللجنة اجتماعاتها بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٥ ولم تصدر القرارات النهائية لحين الانتهاء من دراسة تقنين وضع الأراضى المقام عليها الصوامع الممولة من منحة دولة الإمارات العربية المتحدة وتقوم الشركة بإدارة وتشغيل الصومعتين فى ضوء توصيات اللجنة بجلستها بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٥وسيتم إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه أعمال اللجنة.

والايـرادات الخاصـة بتشـغيل الصـومعتين ضـمن حسـابات الشركة. **الامر يستلزم ضرورة سرعة التواصل مع الجهات المعنية لتحديد قواعد المعاملة المالية للمشروع وكيفية إدارة تشغيل الصـومعتين مـن الشـركة المصـرية القابضـة للصـوامع والتخـزين لصـالح الشـركة العامـة للصـوامع والتخزين وما يترتب على ذلك من آثار.**	
-عدم الاستفادة من مشروع شونة الغلال المطورة المقامة على أرض مجمع السلام بالإسكندرية "ملك الشركة " وذلك طبقاً للاتفاق بين وزارة الدفاع المصرية وشركة بلومبرج جرين المنفذة لمنظومات الفرز والتعبئة والتغليف " مرحلة أولى " والذي تم استلامه وإجراء التجارب الأولية للمشروع فى العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ وإغلاق الشونة طوال تلك المدة دون استغلال لها حتى تاريخه نظرا لفشل تجارب التشغيل والتى أسفرت عن عدم ملائمة أجهزة الشونة للغرض المنشأة من أجلة . **نوصي بضرورة العمل علي الاستفادة من الشونة المذكورة وإجراء التعديلات الفنية المطلوبة على الإنشاءات الخاصة بها لتتلاءم مع طبيعة نشاط عمل الشركة حتى لا تمثل أموال مهدرة وما يترتب علي ذلك من أثار.**	تم إنشاء شونة الغلال المطورة بمجمع السلام بالإسكندرية فى إطار خطة الدولة لتطوير الشون ولم تصدر حتى تاريخه أى قرارات تحدد طبيعة العلاقة المالية والقانونية لهذه الشون وسيتم إتخاذ اللازم فى ضوء القرارات التى ستصدر فى هذا الشأن وسيتم دراسة مدى امكانية الاستفادة من تلك الشونه واتخاذ اللازم بهذا الشأن ٠
- مازالت الملاحظات الفنية التي شابت اعمال تنفيذ وتطوير شبكة الحريق الخاصة بمخازن المنطقة الجمركية بمجمع السلام قائمة والتى بلغ ما أمكن حصره من قيمتها نحو ٨٤١ ألف جنيه حيث أن تلك الأعمال تم إسنادها بالأمر المباشر للشركة الوطنية للإنشاءات والتي نتج عن تنفيذها العديد من المخالفات طبقاً لما ورد بمحضر اللجنة المشكلة بالأمر الادارى رقم (٥٥) بتاريخ ٢٠١٧/٢/٥ لاستلام وتطوير شبكة الحريق حيث قامت اللجنة فى ٢٠١٧/٧/٢٧ بحصر الاعمال المنفذة ولم تقم بالاستلام الابتدائى لها حتى تاريخه لعدم نهو الملاحظات علي الرغم من الحصول علي موافقة إدارة الحماية المدنية بمحافظة الاسكندرية المؤرخة في ٢٠١٧/١/١٧ وقيام الشركة بتجديد التراخيص مزاولة النشاط الخاصة بالمجمع. **نكرر توصياتنا بضرورة بحث ما سبق مع ضرورة العمل علي دراسة الملاحظات الفنية عن تلك الاعمال المنفذة لتطوير شبكة الحريق واتخاذ الاجراءات اللازمة تجاه**	تم احالة الموضوع إلى القطاع القانونى للتحقيق وتم الحصول على موافقة إدارة الحماية المدنية عن أعمال تطوير شبكة الحريق الخاصة بمخازن مجمع السلام وتم الحصول على التراخيص الخاصة بتحويل المخازن إلى منطقة ايداع جمركى ويتم الإستفاده من المخازن بتأجيرها للغير ٠

الرجوع علي المورد في تلك المخالفات خاصة في ظل عدم الاستلام الابتدائي لتلك الأعمال للحفاظ على حقوق ومستحقات الشركة.	
- تضمنت الأصول الثابتة – مباني وإنشاءات (قطاع بورسعيد ودمياط) العديد من مباني المخازن والحجرات والمنشأت داخل مينائى بورسعيد ودمياط والتي آلت ملكيتها إلي الهيئة العامة لموانى بورسعيد والهيئة العامة لميناء دمياط طبقا للقرار الوزاري رقم (٨٠٠) لسنة ٢٠١٦ الصادر من السيد / وزير النقل والمواصلات والنقل البحري المنشور بالوقائع المصرية العدد رقم (٢٨٢) تابع (ب) في ١٥ / ١٢ / ٢٠١٦ مادة رقم (٤١) وتجدر الاشارة إلي أن تلك المنشأت بمنطقة بورسعيد مهلكة دفتريا بالكامل إما مباني صومعة دمياط منها ما هو مهلك دفتريا والآخر متبقي له قيمة دفترية. **نوصي بضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تطبيق القرار الوزاري المشار إليه مع إجراء التصويبات اللازمة ومعالجة باقي قيمة تلك الأصول كإضمحلال حتي تظهر أصول القطاع – مباني وإنشاءات بصورتها الصحيحة**	بالنسبة للمبانى والإنشاءات داخل مينائى بورسعيد ودمياط جميعها مرخصة وفى حيازة الشركة وتقوم بممارسة أنشطتها فى هذه الأماكن وتحصيل الأيرادات الناتجة عن هذا الأنشطة بصورة هادئة ومستقرة ولايوجد أى منازعة على ملكية هذه المبانى والمنشأت .
- مازالت الأصول الثابتة للشركة تتضمن بعض الطاقات الانتاجية العاطلة والغير مستغلة بعضها صالح للعمل وبعضها صدرت له قرارات تكهين ولم يتم البيع حتى تاريخه ومازالت مسجلة بدفاتر الشركة بلغ ما امكن حصره منها في ٢٠٢٢/٣/٣١ مبلغ نحو ٢٤,٩٧٩ مليون جنية (بخلاف ما هو بدون قيمة) وتتمثل فى آلات ومعدات بنحو ٢٤,٣٤٦ مليون جنيه ، مبانى بنحو ٦٣٣ ألف جنيه لعدد٢٦ شقة بالإسكان الاداري للشركة بمدينة دمياط الجديدة . **نوصي بضرورة العمل على دراسة سبل التصرف الاقتصادى الأمثل للأصول المكهنه وإصلاح المعطلة منها بما يعود بالنفع على الشركة مع مراعاة الالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الاصول الثابتة وأهلاكاتها فقرة (٦٧) والتى تنص" على المنشأة أن تستبعد القيمة الدفترية للأصل الثابت من دفاترها ، ولا تتوقع المنشأة أية منافع اقتصادية مستقبلية سواء من استخدامه أو التخلص منه ".مع حصرها وإدراجها بالقوائم المالية تحت مسمى " الأصول المحتفظ بها لغرض البيع"وما يترتب على ذلك من آثار.**	هذه الأصول الغير مستغلة بعضها صدرت له قرارات تكهين وجارى العمل على بيعها بالطرق القانونية وبعضها تعذر اصلاحها لتقادمها وتعذر الحصول على قطع الغيار اللازمة لها لاعاده تشغيلها أما بالنسبة لعدد ٢٦ شقة اسكان إدارى بمدينة دمياط الجديده فقد صدر قرار مجلس إدارة الشركة بجلسته فى ٢٠٢١/١٠/٣١ بتكليف مكتب استشارى لعمل تقرير فنى عن الحالة الهندسية للعقار وتم إستلام التقرير وجارى إصدار التراخيص اللازمة لاعمال الترميم من جهاز المدينة .
-عدم الاستغلال الامثل لبعض الأراضى والمخازن والأصول الثابتة بالشركة (آلات ومعدات ، وسائل نقل و إنتقال) وقد	بالنسبة للمنطقة الجمركية داخل صومعة سفاجا تم تركيب أجهزة الإكس راى اللازمة لتشغيل المنطقة وجارى المتابعة والتنسيق مع مصلحة الجمارك للبدء فى تشغيل المنطقة .

بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٥,٢٤٤ مليون جنيه ويتمثل ذلك فيما يلى:- *نحو ١٢ مليون جنيه تكلفة إنشاء المنطقة الجمركية الجديدة بصومعة سفاجا ، وجدير بالذكر أنه تم إضافة قيمة المنطقة الجمركية المذكورة لحساب الأصول الثابتة علي الرغم من عدم تشغيلها ودخولها الخدمة. *نحو ٨,٥٣٥ مليون جنيه قيمة الرصيد الدفتري لعدد ٧ ماكينة شفط ماركة نيرو بمشتملاتها (مواسير وليات سحب) بميناء الإسكندرية. *نحو ٧,٤٠١ مليون جنيه قيمة الرصيد الدفتري لبعض الأصول بميناء الدخيلة والتي تتمثل في عدد ٧ ماكينة شفط نيرو وفيجن لصغر القدرة الإنتاجية علي التفريغ وزيادة إستهلاك الوقود لها لقدم تلك المعدات. *نحو ٦,٣٤٢ مليون جنيه قيمة أصول ثابتة بقطاع بورسعيد ودمياط (مباني ، الآت ، معدات): *نحو ٣,٨٣٩ مليون جنيه قيمة تكلفة إنشاء عدد ١٨ محل تجاري بصومعة سفاجا تكلفتهم نحو ٣,٣ مليون جنيه ، نحو ٢٧٠ ألف جنيه تكلفة إنشاء عمارتين سكنيتين بصومعة سفاجا ، نحو ٢٩٦ ألف جنيه قيمة مباني وإنشاءات متنوعة بصومعة سفاجا. *نحو ٢,٣٤٦ مليون جنيه الرصيد الدفتري لعدد ١١ هوبر إستقبال الغلال بميناء الإسكندرية. *نحو ١,٨٠٠ مليون جنيه الرصيد الدفتري لشفاط هوائي ٠محلي الهيئة العربية للتصنيع) بميناء الإسكندرية. *نحو ١,٦٦٦ مليون جنيه الرصيد الدفتري لرأس جرار رقم ٨١٢ س و ج بقطاع الحركة والنقل بقطاع الإسكندرية. *نحو ٥٤٨ ألف جنيه تمثل التكلفة الدفترية للعمارة السكنية المتصدعة بمدينة دمياط الجديدة. *نحو ٣٨٩ ألف جنيه تمثل التكلفة الدفترية لبعض وسائل النقل والانتقال والعد والادوات (أدوات معمل ميناء الأدبية) بمنطقة السويس. *نحو ٢١٣ ألف جنيه تمثل التكلفة الدفترية لبعض وسائل النقل والانتقال بصومعة سفاجا. *نحو ١٦٥ ألف جنيه قيمة الرصيد الرفتري لونش جروف ٢٥ طن المعدة رقم ٣٥٨ بقطاع الحركة والنقل بقطاع الإسكندرية.	وبالنسبة للشفاطات المتنقلة فى ميناء الدخيله فنظرا لتقادمهم وتعذر الحصول على قطع الغيار اللازمة للإصلاح فسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لطرحهم للبيع فى مزاد علنى ٠وينطبق ذلك على الشفاط الهوائى المحلى الصنع المورد من الهيئة العربية للتصنيع وكذلك الهوابر الموجودة بقطاع الإسكندرية ٠ وبالنسبة لعدد (١٨) مخزن والعمارتين السكنتين بمنطقة سفاجا تسعى الشركة لتأجيرهم للغير ٠ وسيتم دراسة باقى ما ورد باللاحظة واتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠

بخلاف ما يلي : *بلغت إجمالى المساحات التخزينية المتاحة للتأجير بقطاع القاهرة حوالى ٨٠,٧ الف م^{٢} منها مساحة نحو ١٠,٣ ألف م^{٢} غير مستغلة بنسبة ١٢,٨ % تتمثل فى ٧,٧ ألف م^{٢} مساحة شونة الشفاطات بإمبابة ، ٢,٦ ألف م^{٢} بالشونة الترابية بالهرم (المريوطية) . *محطة تعبئة الأجولة بصومعة شبرا منذ سنوات فضلاً عن مساحة الأرض الموجودة أمام هذه المحطة والتى تُقدر مساحتها ٤٢٠٠م٢ بأرضية خرسانية ويتصل بذلك وجود شفاط متنقل علي عجل معطل منذ سنوات ومخزن بالعراء بفناء الصومعة . *مساحة ١٦ ألف م٢ داخل ميناء دمياط خلف الصوامع أرض فضاء وكذا مخزن دراكون ببورسعيد والبالغ مساحته نحو ١١٠ م٢ منذ عدة سنوات. *الطابق الثاني بميناء بور سعيد والذي تبلغ عدد الغرف غير المستغلة نحو ٢٠ غرفة على الرغم من وجود مصعد بضائع كبير . **نوصي بضرورة العمل علي الاستغلال الأمثل لكافة الأراضي والمخازن المتاحة والأصول الغير مستغلة حتي يتسني تعظيم إيرادات الشركة والإستفادة من الأموال المستثمرة فيها مع ضرورة إستبعاد قيمة المنطقة الجمركية بسفاجا من حساب الاصول الثابتة وقيمتها نحو ١٢ مليون جنيه وذلك نظرا لعدم بدء تشغيلها ومراعاة رد قيمة الاهلاك المحتسب عنها (حسب طبيعته) وأثر ذلك علي الحسابات المختصة.**	بالنسبة لمساحة ٧٧٠٠ متر مربع والخاصة بشونة الشفاطات بإمبابة فهذه الارض مخصصة للنقل النهرى وتدخل فى نطاق طرح النهر ويتم حاليا استقبال الصنادل التى تقوم بنقل القمح عليها وتفريغها داخل صومعة امبابة وفيما يخص مساحة ٢٦٠٠ متر مربع بالشونة الترابية بالمريوطية تم عرضها على العملاء ونظراً لتدنى القيمة الإيجارية التى قدمت لم توافق الشركة على العروض وتستهدف الشركة الإستفادة من هذه الأرض بعد الإنتهاء من إنشاء المحلات التجارية على سور شونتى المريوطية سواء كجراج للسيارات أو منطقة مخازن لخدمة نشاط المحلات التجارية ٠ وبالنسبة لعدم استخدام محطة تعبئة الاجولة بصومعة شبرا فهى جزء من الصومعة وغير مستخدمه نظراً لتوجه الدولة بالغاء القمح المعبأ وبالنسبة للأرض البالغة ٤٢٠٠ متر مربع جارى استخراج التراخيص اللازمة لإنشاء مخازن فى تلك المساحة وبالنسبة لباقى المساحات سيتم دراسة امكانية الإستفادة منهم لتعظيم إيرادات الشركة ٠
- تضمنت الأصول الثابتة (منطقة دمياط) ما قيمته نحو ٨٠ ألف جنيه "تحت بند أراضي الوحدات السكنية في حين أظهر التعاقد المبرم بين الشركة وجهاز مدينة دمياط الجديدة أن قيمة ما تم سداده وقتها كان مقابل الحصول علي وحدات سكنية جاهزة للسكن (مباني فقط) وليست أراض وهي مثبته ضمن حساب الأصول الثابتة بند المباني. **نوصي بضرورة إجراء التصويب اللازم والإفادة.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠
-عدم سلامة العقار ملك الشركة و الخاص بعدد ٤٨ وحدة سكنية بمدينة دمياط الجديدة البالغ تكلفته الدفترية نحو ٥٣٨,٨٩٦ ألف جنيه وذلك طبقا لتقرير الإستشاري الهندسي منذ عام ٢٠١٧ نتيجة تصدع للمبني والذي أوصي بضرورة إجراء ترميم وتدعيم العقار ترميما وتدعيما شاملا وهوما لم	صدر قرار مجلس الإدارة بجلسته فى ٢٠٢١/١٠/٣١ بتكليف مكتب استشارى لعمل تقرير فنى عن الحالة الهندسية للعقار وتم استلام التقرير الهندسى وجارى اصدار التراخيص اللازمة لأعمال الترميم من جهاز المدينة ٠

	يتم إتخاذ أي إجراء بشأنه حتي تاريخه الأمر الذي حدا بالشركة إلي عدم تسكين الوحدات السكنية الشاغلة وبالتالي الإستفادة منها. **الأمر الذي يتعين معه إتخاذ الازم في هذا العقار حفاظا علي أصول وممتلكات الشركة أوتعرض الشركة للمسائلة القانونية في حالة انهيار العقار مع إعمال ما جاء بمعيار المحاسبي المصري (الإضمحلال) في هذا الشأن.**	
	- بلغ رصيد حساب التكوين الإستثماري فى ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٢٧،٨٩٢ مليون جنيه وتبين بشأنه ما يلي:- *تم تخفيض الحساب المذكور بمبلغ نحو ٤،٤٩٨ مليون جنيه قيمة التكاليف الاستثمارية المنصرفة علي الصومعة المعدنية بمجمع السلام بالإسكندرية وكذا مبلغ نحو ٩٩٥ ألف جنيه قيمة عدد ٣ ميزان لعدم صومعتي دمياط الجديدة وصومعة العامرية والواردة ضمن المنحة الامارتية مقابل إضافتها لحساب الاصول الثابتة بموجب القيد رقم ١٩٤ ، ١٩٢ في أكتوبر ٢٠٢١ وذلك علي الرغم من عدم إنتهاء اللجنة المشكلة بموجب القرار رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٨ لتوفيق الاوضاع بين الجهات المختلفة بشأن تلك المنحة وعدم إنتهاؤها من أعمالها وكذا عدم ملكية الشركة لتلك الصومعة وعدم الانتهاء من تحديد قواعد المعاملة المالية لها. **نوصي بضرورة إلغاء ما تم إجراؤه من تسويات ورد المبلغين سالفي الذكر لحساب التكوين الاستثماري لحين إنتهاء اللجنة المشكلة لهذا الغرض وتحديد قواعد المعاملة المالية للصومعتين المشار إليها مع مراعاة رد الاهلاك السابق إحتسابه عنهما و أثر ذلك علي الحسابات المختصة والإفادة.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠
	*تضمن الحساب المذكور مبلغ نحو ٢٦،٥٤٠ مليون جنيه تمثل المنصرف كدفعة مقدمة بواقع ١٠% من قيمة العقد المبرم مع المقاول المنفذ لمشروع إنشاء مرافق لتخزين الحبوب سعة ١٠٠ ألف طن بميناء غرب بورسعيد مقابل خطاب ضمان (شركة رواد الهندسة الحديثة). *سبق التوقيع بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٤ بين وزارة الاستثمار والتعاون الدولي وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (الاوفيد) علي اتفاقية القرض الممنوح بمبلغ نحو ١٤ مليون دولار أمريكي لتمويل المشروع علي أن تكون الشركة هي الجهة المسئولة عن سداد الالتزامات المالية المترتبة علي القرض ومدة القرض ٢٠ سنة منها فترة سماح ٥ سنوات ومعدل	تم توقيع العقود الخاصة بتنفيذ مشروع انشاء صومعة معدنية سعة ١٠٠ ألف طن بميناء غرب بور سعيد مع شركة رواد الهندسة الحديثة وشركة نيرو الألمانية وسداد الدفعات المقدمة ومدة تنفيذ المشروع (١٨) شهر وجارى تنفيذ المشروع ٠

الفائدة ٢،٥% للسنة إضافة إلي مصاريف إدارية قدرها ١% وقد وافق مجلس النواب بتاريخ ٢٠١٩/١١/٣ علي إتفاقية القرض وقد تم تسليم الموقع للشركة ومساحته ١٥٢٥١ م٢ بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢ (المساحة تشمل ٣ مخازن تابعة للشركة). * تم عمل مناقصة محدودة برقم ٣ لسنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، وأسفرت عن التعاقد مع شركة رواد الهندسة الحديثة لتنفيذ جميع الأعمال سواء الجزء الأجنبي نحو ٧،٦٤١ يورو (غير شامل ضريبة القيمة المضافة) والأعمال المدنية – تسليم مفتاح بقيمة قدرها نحو ٢٦٥،٤ مليون جنيه مدة تنفيذ المشروع ١٨ شهر من تاريخ الدفعة المقدمة أو إستلام الموقع الذي تم بتاريخ إبرام التعاقد. *تم إبرام تعاقد أخر ثلاثي الأطراف بين الشركة وشركة رواد الهندسة الحديثة وشركة نيرو الالمانية (بدون تاريخ) لتوريد عدد ٢ شفاط قدره ٦٠٠ طن / ساعة للشفاط الواحد بقيمة قدرها نحو ٥،٤٨٠ مليون يورو. *علي الرغم من مرور نحو عامين ونصف علي موافقة مجلس النواب المؤرخة في ٢٠١٩/١١/٣ (نصف فترة السماح للقرض المذكور) إلا أنه لم يتم عمل أي مستخلصات المقاول المنفذ علما بأن مدة التنفيذ طبقا للعقد ١٨ شهر أي أنه من المتوقع إنتهاء فترة السماح (خمس سنوات) دون الانتهاء من المشروع وتشغيله مما يعرض الشركة للمخاطر المالية . **نوصي بضرورة العمل علي دفع الجدول الزمني للمشروع حتي يتسني الانتهاء منه قبل إنتهاء فترة السماح وسداد أقساط القرض فوائده إضافة الي أقساط وفوائد القروض الاخري المنتظر حصول الشركة عليها حتي يتم الانتهاء من تنفيذ المشروع وتشغيله وقيد المبلغ بحساب الانفاق الاستثماري بدلاً من حساب التكوين الإستثماري .**	
لم نوافى بالشهادات المؤيدة للاستثمارات طويلة الأجل في ٢٠٢٢/٣/٣١ البالغ قيمتهانحو ٢٠,٩٤٩ مليون جينه وبيانها على النحو التالي:- *نحو ١٤,٨٠٩ مليون جنيه عن قيمة عدد ١,٤٨٠ مليون سهم بفئة ١٠ جنيه للسهم وبنسبة ٢١,١٥% في شركة وادي الملوك للطحن والصناعات المكملة . *نحو ١٣٩,٧٣١ ألف جنيه عن قيمه ١١١٧٨٥ سهم بفئة	ترد الينا الشهادة المؤيدة للأستثمار من البنك الاستثمار القومى خلال شهر يناير من كل عام وسيتم موافاتكم بها فور إستلامها بالشركة ونظرا لأن شركة وادى الملوك غير مدرجة بالبورصة سيتم مخاطبة شركة وادى الملوك لموافاتنا بشهادة بحصة الشركة فى رأس مال الشركة وكذا الشركة المتحدة للاسكان والتعمير من بنك مصر (أمين الحفظ) .

١,٢٥ جنيه للسهم وبنسبة ٠,٠٨ % في الشركة المتحدة للإسكان و التعمير (إستثمارات في أسهم شركات أخرى) . *نحو ٦ مليون جنيه " تحت مسمي استثمارات في سندات " منذ عدة سنوات تمثل قيمة ٥ % من الفائض عن الأعوام السابقة علي صدور القانون ٢٠٣ لسنة ٩١ مقابل إحتياطي سندات حكومية ببنك الاستثمار القومي. **نوصي بضرورة موافاتنا بالشهادة المؤيدة لتلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالي.**	
- بلغت قيمة المخزون فى ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٦٣,٢٩٥ مليون جنيه (بعد خصم المخصص البالغ ٤٢٥ ألف جنيه) وقد تم إثبات أرصدته دفتريا دون جرد كما تم تقيمه بمعرفة الشركة وطبقا لأسس المتبعة في العام السابق وقد تبين بشأنه ما يلى:- *ما زال المخزون يتضمن بعض الأصناف الراكدة منذ عدة سنوات بلغت تكلفتها الدفترية نحو ٣,٨١٧ مليون جنيه " منها نحو ٢،٨١٠ مليون جنيه يخص قطاع الإسكندرية وفقاً لحصر الشركة " وبنسبة نحو ٦،٠٣% من التكلفة الدفترية لمخزون قطع الغياروالوقود والمهمات البالغة نحو ٦٣،٢٩٦ مليون جنيه مكون بشأنها مخصص بمبلغ ٤٢٥ ألف جنيه بنسبة نحو١١ % من قيمة المخزون الراكد وقد تم بيع الأصول الخاصة ببعض هذه الاصناف من الات ومعدات وسيارات دون تفعيل لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢) المخزون فقرة رقم (٢٨) التى تنص.... (قد لا يمكن استرداد تكلفة المخزون إذا ما تعرض للتلف أو التقادم الكلى أو الجزئى أو إذا انخفض سعر بيعه ..... يتم تخفيض قيمة المخزون إلى أقل من تكلفته ليصل إلى صافى قيمته البيعيه) **نوصي بضرورة حصر المخزون الراكد واتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو الإستفادة منه والإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية وإجراء التسويات الواجبة بالحسابات المختصة وما يترتب على ذلك من آثار.**	تم حصر المخزون الراكد وجارى عرض الاصناف التى يمكن استخدامها فى باقى قطاعات الشركة وسيتم أتخاذ اللازم بشأن التخلص من المخزون المستغنى عنه بالبيع .
- ما زالت الشركة لم تحدد المسئولية عن الاصناف التى تم سرقتها من مخزن الراكد (المستعمل) بالدخيلة ومجمع السلام بالرغم من تشكيل لجنة بالأمر الادارى المحلى رقم (١١) الصادر بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٩ لحصر الاصناف التى تم سرقتها وكذا ما أوصت به اللجنة من ضرورة نقل الاصناف من المخزن لعدم توافر الإحتياطيات الامنية وان المخزن غير صالح للتخزين به " حيث	تم إحالة الموضوع إلى النيابة العامة برقم حصر ١١٩٧ حصر تحقيق تحت رقم ٤٥٤٥ لسنة ٢٠١٨ عامرية أول وسوف نوافيكم بنتيجة التحقيقات فور الانتهاء منها .

قام القطاع القانوني بإعمال شأنه في الواقعة وانتهت مذكرة التحقيق رقم ٦١ بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٩ كما جاء برد الشركة انه تم احالة الواقعة الى النيابة العامة – نيابات الدخيلة والعامرية الجزئية بموجب أربعة محاضر لإعمال شئونها. **نوصى بموافاتنا بما اسفرت عنه التحقيقات وإبلاغ الجهاز طبقاً للقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته وما يترتب على ذلك من أثار.**	
-مازال مخزون قطع الغيار يتضمن العديد من الأصناف بدون قيمة وكذا بواقي التركيبات لمعظم صوامع الشركة بقطاعاتها المختلفة في ٢٠٢٢/٣/٣١ ومعظمها بدون قيمة ويتصل بذلك عدم تحديد الحالة الفنية لمخزون قطع الغيار(جديدة – مستعملة) . **نوصي بضرورة بحث مدي حاجة الشركة لتلك البواقي من عدمه حتي يتسني الإستفادة منها مع ضرورة إتخاذ اللازم نحو تسعير كافة الأصناف الموجودة بالمخازن لما لذلك من آثار مالية علي القوائم المالية للشركة.**	سيتم الدراسة واتخاذ مايلزم طبقا لما تسفر عنه الدراسة .
- تضمن مخزن المرتجعات بقطاع الحركة والنقل بالسلام (بقطاع الإسكندرية) العديد من الأصناف غير صالحة للاستخدام متواجدة منذ عام ١٩٩٦ عهدة السيد/ طارق راشد طبقا لما ورد بمحاضر الجرد في ٢٠٢١/٦/٣٠ الذي تم إثبات أرصدتها دفتريا في ذات التاريخ دون جرد فعلي لها ودون التخلص منها بالبيع. **نوصي بضرورة إجراء الجرد الفعلي للمخزن المذكور إحكاما للرقابة وحفاظا علي أموال الشركة مع ضرورة إتخاذ اللازم نحو الأصناف الغير صالحة للاستخدام والإفادة.**	سيتم الدراسة واتخاذ مايلزم طبقا لما تسفر عنه الدراسة .
- ظهر رصيد حساب العملاء فى ٢٠٢٢/٣/٣١ مديناً بنحو ١٠٣٤ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ ١٠,٧٦٨ مليون جنيه ودائناً بنحو ١٥١٢ مليون جنيه يتمثل معظمه في رصيد معاملات العميل الرئيسي للشركة وهو الهيئة العامة للسلع التموينية عن أعمالها المختلفة دون إجراء المصادقات أو المطابقات اللازمة للتحقق من صحتها وقد تبين بشأن بعضها ما يلى : - *مازال حساب العملاء يتضمن العديد من الأرصدة المتوقفة منذ سنوات بلغ ما أمكن حصرة منها نحو ٣٢،٧٤ مليون جنيه مكون مقابلها مخصص بنحو ١٠,٧٦٨ مليون جنيه بنسبة ٣٣% منها ، نحو ١٤،٧٤ مليون جنيه بقطاع الإسكندرية ، نحو ١٠ مليون جنيه بمنطقة بورسعيد ، نحو ٨ مليون جنيه بمنطقة السويس ، رغم	وبالنسبة للأرصدة المتوقفة فمعظمها محل دعاوى قضائية ما زالت متداولة أمام القضاء ويتم متابعتها من قبل القطاع القانونى بالشركة وسيتم اتخاذ اللازم فى ضوء الأحكام القضائية التى ستصدر

صدور احكام قضائية نهائية بشأن بعضها لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها بعد. **نكرر توصياتنا بمتابعة الإجراءات القانونية الواجبة لتحصيل مستحقات الشركة حفاظاً على حقوقها وتحديداً للمسئولية والاتصال بالجهات المعنية لتنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة واجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة.**	
- تضمنت حسابات العملاء نحو ٩،١٣٥ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٣/٣١ قيمة الإيجارات الدائنة المستحقة علي بعض العملاء (قطاع الاسكندرية) دون تحصيل وبيانها علي النحو التالي: *نحو ٥،١٩١ مليون جنيه رصيد مدين بإسم العميل / شركة الفتح للشحن والتفريغ والأعمال البحرية منها مبلغ ٣،٦٥٠مليون جنيه تمثل باقي الرصيد المستحق عليه عن إيجار مساحة تخزينية قدرها ١٥٤٦٠م٢ بمجمع مخازن الدخيلة وملحقاته وتجدر الإشارة إلي قيام العميل المذكور بعمل جدولة لسداد تلك المديونية دون إلتزامه بها . *نحو ٣،٧٠٣ مليون جنيه رصيد مدين بإسم العميل / شركة فينكس لوجيستك من الرصيد المرحل من العام المالي السابق والبالغ قدره نحو ٤,٤٧٧ مليون جنيه تمثل القيمة الإيجارية المستحقة علي العميل المذكور لتأجير مخازن بمجمع السلام خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتي يونيو٢٠٢١ ولم يتم تحصيلها بالكامل فضلا عن عدم إتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه ذلك العميل حتي تاريخه. *نحو ١٩٢ ألف جنيه مدين باسم / شركة باتش مارك جروب مرحل بالكامل تمثل قيمة فواتير لمساحة تخزين بمخزن إستاني والبالغة نحو٤٩٣م٢ بواقع ٣٨ جنيه للمتر مقام بشأنه دعوة قضائية مازالت متداولة. *نحو ٤٩ ألف جنيه رصيد مدين بإسم / شركة يونايتد رصيد مرحل بالكامل قيمة مديونيات مستحقة عليه عن إيجار مخزن رقم(١٢) بمجمع السلام ولم يتم سدادها و تسويتها حتي تاريخه. **توصي بالعمل علي تحصيل كافة مستحقات الشركة مع تطبيق بنود العقود المذكورة وموالاة الشئون القانونية في هذا الشأن لحفظ حقوق الشركة لدي الغير ، مع مراعاة ما تقضي به معايير المحاسبة المصرية بشأن تلك المديونيات.**	نظراً لرفض الجهات المختصة تجديد تراخيص المخازن تم تأجيل سداد القيمة الإيجارية وقام العميل بسداد مبلغ مليون جنيه وجارى متابعة تحصيل باقى المديونية والعميل منتظم فى السداد بعد حصوله على تراخيص تشغيل المخازن ٠بالنسبة لمخازن الدخيله وجارى تحصيل باقى المديونية ٠ نظراً لظروف مرض كورونا والاجراءات الإحترازية التى اتخذتها جميع دول العالم لمنع انتشار هذا الوباء وأثر ذلك على حركة التجارة العالمية مما أدى إلى تعثر العميل عن سداد القيمة الإيجارية المستحقة للشركة وجارى التفاوض مع العميل لجدولة المديونية وفى حالة عدم التزامه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية ٠ تم إحالة الموضوع للقطاع القانونى لإتخاذ الإجراءات القانونية اتجاه العميل . تم إحالة الموضوع للقطاع القانونى لإتخاذ الإجراءات القانونية اتجاه العميل .

*عدم إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن أرصدتها الظاهرة بحساب العملاء والموردين في ٢٠٢٢/٣/٣١ - والبالغة نحو ١٥٤٦مليون جنيه مديناً ، نحو ١٥٠٨,٧ مليون جنيه دائناً بعد تأثره بقيمة العجز الخاص بالاقماح المحلية موسم ٢٠١٦وتجدر الاشارة إلي أن أخر مطابقات مالية تم إجروها مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن معاملات القمح المستورد عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٥/٦/٣٠ هذا ولم يتم تسوية الفروق الناتجة عنها كما لم يتم إجراء المطابقات المالية عن معاملات القمح المستورد للأعوام التالية حتى تاريخ الفحص وبالتالي فإن تلك الأرصدة الظاهرة تعبر عن وجهة نظر الشركة فقط وقد تبين مطالبة الشركة للهيئة العامة للسلع التموينية بسداد مبلغ نحو ٧٢,١١٧ مليون جنيه قيمة فروق فئات الشفط والتفريغ عن الفترة من ٢٠١٥/٢/١ وحتي ٢٠١٧/٦/٣٠ حيث أن الهيئة المذكورة كانت تحاسب الشركة علي الفئات قبل تعديلها بموجب اعتماد السيد / وزير التموين والتجارة الداخلية علي توصية اللجنة المشكلة بناء علي القرار الوزاري رقم (٤٦) لعام ٢٠١٥ . **نوصي بضرورة اجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية للتأكد من صحة الارصدة الظاهرة في ٢٠٢٢/٣/٣١ واجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه المطابقة وما يترتب على ذلك من آثار مع ضرورة العمل علي تحصيل كافة مستحقات الشركة حفاظا علي أموالها وحقوقها.**	جاري التنسيق مع السادة المسئولين بهيئة السلع التموينية لإستكمال المطابقات مع الإحاطة بأنه تم إجراء المطابقة عن نشاط النقل والقمح المحلى وتم إجراء المطابقات الكمية للقمح المستورد حتى ٢٠٢١/٦/٣٠م . وجاري متابعة تحصيل مستحقات الشركة طرف هيئة السلع التموينية .
- وجود العديد من حسابات للهيئة العامة للسلع التموينية الدائنة في ٢٠٢٢/٣/٣١ منذ عدة سنوات دون حركة عليها وعلي الرغم من إنتهاء العمل بتلك المنظومات السابقة وذلك بدفاتر قطاع القاهرة التابع للشركة وتتمثل أهمها فى رصيد نخالة خشنة نحو ٩٣,١٢٢ مليون جنيه (دائن) ، ومبيعات ذرة نحو ٢,٢٥٣ مليون جنيه (دائن) ، نحو ٥٢,٣٢٨ مليون جنيه رصيد مدين يخص تسويق أقماح محلية موسم ٢٠١٥ علي الرغم من إقفال حسابات المطاحن الخاصة لها . **نوصي بضرورة إتخاذ اللازم نحو المطابقة علي تلك الحسابات مع العمل علي توحيد حسابات الهيئة وتسوية كافة أرصدة الحسابات التي تم إنتهاء العمل بموجبها .**	سيتم الدراسة واتخاذ مايلزم طبقا لما تسفر عنه الدراسة .
- تضمن حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية ضمن حساب العملاء في ٢٠٢٢/٣/٣١ عن منظومة الأقماح الحرة رصيد	سيتم الدراسة واتخاذ مايلزم طبقا لما تسفر عنه الدراسة .

مدين بميلغ ١٣,٢٩٠ مليون جنية والذى ظهر نتيجة خصم المبالغ المعلاة لمطاحن القطاع الخاص منذ سنوات من حساب هيئة السلع التموينية بعد المطابقة التى تمت بين الشركة وممثلى تلك المطاحن الأمر الذى يعنى عدم وجود مديونية مستحقة علي الهيئة تحت هذا المسمى . **يتعين بحث المبلغ المذكور وعمل مطابقة مع الهيئة بشأنه والافادة حفاظا على أموال الشركة.**	
ـ مازال عدم التزام مصلحة الجمارك المصرية بإخلاء مخازن البيوع الجمركية رغم إنتهاء مدة عقد الاتفاق باستغلال مساحات تخزينية بديلة بغمرة فى ٢٠٠٥/١٢/١٧ ولم يتضمن عقد الاتفاق المذكور النص على مقابل لاستغلال مخزن البيوع بالسبتية فى حالة عدم الإخلاء وذلك منذ ٢٠٠٦/٤/١ وحتى تاريخه وقد بلغ قيمة المستحق على مصلحة الجمارك فى ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٦٧ ألف جنيه، وقد اقامت الشركة الدعوى رقم ٦٩٤٨ لسنة ٢٠١٤ مدني شمال بجلسة ٢٠١٩/٥/٢٧ حكم لصالح الشركة بالغاء حكم اول درجة والقضاء مجدداً باختصاص محكمة شمال القاهرة ولائيا وما زالت متداولة. **يتعين اتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات القانونية الواجبة فى هذا الشأن حفاظاً على ممتلكات وحقوق الشركة وما يترتب على ذلك من آثار.**	صدر الحكم فى الدعوى المذكورة لصالح الشركة ضد مصلحة الجمارك المصرية وبناء على المذكرة التى تم عرضها على معالى الدكتور وزير التموين تفضل معاليه بمخاطبة الدكتور وزير المالية لتنفيذ الحكم الصادر ضد مصلحة الجمارك المصرية وجارى المتابعة لتنفيذ الحكم .
ـ تضمن حساب العملاء نحو ١،٨٤٠ مليون جنيه يمثل أرصدة مدينة على بعض العملاء (شركة العزيزية) بقطاع القاهرة قيمة المتبقى من ايجار مستحق عليهم وذلك بعد جدولة المديونية و سداد المستحق عن الفترة المالية الحالية دون سداد المديونية المرحلة من الاعوام السابقة لباقى العملاء. **نوصي بالعمل على سرعة تحصيل مستحقات الشركة مع إتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات القانونية اللازمة وما يترتب على ذلك من آثار.**	بالنسبة لشركة العزيزية فنظراً لظروف جائحة كورونا واحداث الحرب بين روسيا وأوكرانيا التى آثرت على الحركة الإقتصادية فى معظم دول العالم فقد تم جدولة المديونية المستحقة على العميل ويتم تحصيل مستحقات الشركة طبقا للجدولة المتفق عليها .
ـ مازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن تضمين الحسابات المدينة الاخرى نحو ١,٣٠٨مليون جنيه أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بعضها مرفوع بشأنها قضايا متداولة والبعض الاخر صدر بشأنها احكام قضائية ولم يتم تنفيذها. **نوصي بضرورة اتخاذ الاجراءات الواجبة لتنفيذ الاحكام القضائية لصالح الشركة ومتابعة القضايا المرفوعة وما يترتب على ذلك من آثار.**	جارى متابعة القضايا المتاولة أمام القضاء ومتابعة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة بمعرفة القطاع القانونى .
- بلغ رصيد حساب النقدية والأرصدة لدى البنوك فى ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٣٥٧،١٣٦ مليون جنيه وقد بلغت قيمة	تحصل الشركة على الفائدة المستحقة عن هذه الودائع مع الوضع فى الإعتبار أن هذا الأمر يساعد الشركة فى إصدار خطابات

الودائع المجمدة المرهونة لاصدار خطابات ضمان للغير بحسابات البنوك (مصر/الاهلى القطرى/عودة العباسية /المصرى الخليجى/العربى الافريقى) نحو ٥٧،٢٣٧ مليون جنيه تمثل غطاء خطابات الضمان الصادرة للغير وهذا لم تفصح الايضاحات المتممة للقوائم المالية عن وجود ودائع بالعملات الأجنبية طرف بنك عودة – فرع العباسية ، مصرف أبو ظبي الاسلامي وقيمتها نحو٢،٣٣٨مليون دولار ، ١,٢ مليون دولار علي التوالي تعادل نحو ٣٦،٥١٤ ، ١٨,٧٤١ مليون جنيه وكذا وجود حسابات جارية بالعملة الأجنبية لدي بنك عودة ، أبوظبي الاسلامي ، المصري الخليجي وقيمتها نحو ١٠٨ ، ٨،٥ ، ٧،٤ ألف دولار علي الترتيب معادل لمبلغ نحو ١،٦٨٧ ، ٢,١٣٢ ، ١١٥ مليون جنيه علي الترتيب، وجدير بالذكر أنه تم تقييم سعر صرف الدولار علي أساس ١٥,٦١٧٦ جنيه للدولار (وهو نفس سعر صرف الدولار في ٢٠٢١/٦/٣٠) في حين أن سعر صرف الدولار في ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ١٨ جنيه للدولار بفرق بالزيادة قدره ٢،٥٨١٥ قرش للدولار دون معالجة فروق أسعار صرف العملة والتي بلغت نحو ٩،٤٥٤ مليون جنيه. **نوصي بدراسة كافة الودائع المجمدة واتخاذ اللازم بشأن الودائع الغير صادر خطابات ضمان مقابلها مع معالجة فروق أسعار صرف العملات .**	الضمان المطلوبة فى أسرع وقت ممكن بدون إتخاذ إجراءات جديدة وسيتم مراعاة فروق أسعار العملة الأجنبية عند إعداد المركز المالى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠م ٠
- لم تتضمن أرصدة الودائع قيمة الوديعة لدي بنك القاهرة فرع سيزوستوريس بالإسكندرية والبالغ قيمتها ١٠٠ ألف جنيه حيث تم إدراجها ضمن الحسابات الجارية بالبنوك علي سند أنها ضمان لخطابات الضمان الصادرة من الشركة لصالح مصلحة الجمارك المصرية بمبلغ ٨٠ ألف جنيه عن مخازن السلام الجمركية. **نوصي بفصل قيمة الوديعة المذكورة من الحسابات الجارية للبنوك وإدراجها ضمن ودائع الشركة طبقا لأسس والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.**	سيتم مراعاة ذلك عند إعداد المركز المالى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠م ٠
- بلغ رصيد النقدية بالصندوق في ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٧٥٣ ألف جنيه تم إثباتها دفتريا دون إجراء جرد فعلي له في تاريخ المركز المالي . **نوصي بضرورة إجراء الجرد الفعلي لأرصدة النقدية بالصندوق عند إعداد المراكز المالية الدورية للشركة .**	سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً ٠

- بلغت قيمة المخصصات طويلة الاجل ، والمخصصات الأخرى في ٢٠٢٢/٣/٣١ مبلغ ٢٥،٨١٣ ، ١٣٥ مليون جنيه علي الترتيب وذلك بعد تدعيم مخصص الضرائب المتنازع عليها ضمن المخصصات طويلة الأجل بمبلغ ٧مليون جنيه ، ومخصص مطابقة الهيئة العامة للسلع التموينية بمبلغ ٥ مليون جنيه وإستخدام مبلغ نحو ٧،٦٨٧ مليون جنيه من مخصص المطالبات والمنازعات خلال فترة المركز المالي هذا ولم نواف بالدراسة التي تم علي أساسها تكوين تلك المخصصات وتدعيمها وكذا الالتزامات المحتملة. ونري عدم كفايتها في ضوء الغرض المكونه من أجله وذلك وفقا لما يلي:- *بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها مبلغ ١٦ مليون جنيه في حين وردت مطالبات من مصلحة الضرائب العقارية بالإسكندرية بمبلغ ٤,٠٦٨ مليون جنيه لبعض مواقع الشركة تم الطعن عليها ولم يتم البت فيها كما أن أخر فحص ضريبي للشركة عن ضريبة الدخل وسداد الفروق الخاصة بها عن العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ وأخر فحص ضريبي لضريبة القيمة المضافة حتي ٢٠١٣/٦/٣٠ ، واخر محاسبة مع الضرائب عن ضريبة المرتبات والدمغة حتي عام ٢٠٠٤. *بلغ مخصص المطالبات والمنازعات مبلغ نحو ٩،٨١٣ مليون جنيه بعد إستخدام نحو ٧،٦٨٧ مليون جنيه منه غير كافي لمواجهة الأغراض المكونه من أجلها وذلك علي النحو التالي : *الدعوتين رقما ٤١١، ٢٢١٩ لسنة ٢٠٠٩ المندمجتان في دعوى واحدة مقامة من شركة فينوس انترناشيونال للمطالبة بتعويض بنحو ٤٤ مليون جنيه لعدم وفاء الشركة بالتزاماتها التعاقدية عن توريد قمح خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وصدر حكم إبتدائي بالزام الشركة بالتعويض الاتفاقي ورد خطاب الضمان وتم عمل استئناف برقم ٢٢٢٨ لسنة ١٩ ق وبجلسة ٢٠١٦/٢/٢٤ صدر الحكم في الإستئناف بإلغاء الحكم الخاص بالتعويض الإتفاقى على أن تقوم شركة الصوامع برد خطاب الضمان طرفها بالإضافة الى فوائد بنسبة ٤% وقد تم الطعن على الحكم من الشركة العامة للصوامع وشركة فينوس أمام محكمة النقض والقضاء الادارى بالدعوى ٨٧١٨٣ /٨٦ ق من شركة الصوامع ، ٦٢٢٤ / ٨٦ ق من شركة فينوس كما اقامت الهيئة العامة للسلع التموينية طعن بالنقض برقم ٨٠٦٦٤ لسنة ٦٤ ق	يتم تكوين المخصصات فى ضوء الإمكانيات المتاحة ويتم تدعيمها كلما أمكن ذلك وسيتم مراعاة ذلك عند إعداد المركز المالى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠م .

إدارية عليا ولم تحدد لها جلسة بعد وقد تم رد قيمة خطاب الضمان في يناير ٢٠٢٢. *لمواجهة الدعوى رقم ٢٩١٣ لسنة ٧٣ ق مجلس الدولة دعوى رقم ٣٠٥٤ لسنة ٢٠١١ مدنى المقامة من الشركة ضد مصلحة الضرائب على القيمة المضافة لبراءة ذمتها من فروق الفحص خلال الفترة من ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢/٢٠١٣ والبالغ اجمالى تلك الفروق نحو ٢ مليون جنيه ومازالت متداولة. *لم يتم تدعيم مخصص المطالبات والمنازعات لمواجهة النزاعات القضائية الأخري ومنها الدعوي رقم ٩٦٧٨ لسنة ٢٠٠٦م تعويضات المقامة من الشركة الوحدة للاستثمار تطالب فيها الشركة ومصلحة الجمارك بمبلغ ٦ مليون جنيه وتم إحالتها الي القضاء الاداري بجلسة ٢٠١٢/٢/٩ م احالة لمجلس الدولة لعدم الاختصاص ولم يتم تحديد جلسة بالقضاء الاداري. *الدعوي رقم ٨٨٨٥ لسنة ٢٠٠٩ المقامة من الشركة ضد الهيئة العامة للسلع التموينية تطالب فيها ببراءة ذمتها من مبلغ ٢١٦٧٨٥٥١ جم قيمة تلف وعجز الاذرة بشونة الاعلام بالفيوم ، وصدر الحكم برفض الدعوي وتم الاستئناف علي الحكم بالدعوي رقم ٣٦٧٠ لسنة ١٩ ق شمال القاهرة وصدر الحكم بجلسة ٢٠١٥/٩/٢٠ م بالرفض والتأييد وتم نقض الحكم برقم ١٨٩٠١ لسنة ٨٥/ق. *بلغت قيمة المخصصات الأخري - مخصص المطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية مبلغ ١٣٥ مليون جنيه لا يفي لمواجهة الغرض المكون من أجله وهو فروق المطابقات مع الهيئة والتي تبلغ قيمتها أكثر من ٨٠٠ مليون جنيه منها ٧٢٠ مليون جنيه عن تسويق القمح المحلى موسم ٢٠١٦فقط. **نوصي بضرورة تدعيم المخصصات لمواجهة الاغراض المكونه لها بما يتناسب معها واتخاذ اللازم بهذا الشأن والافادة .**	
-ظهر رصيد حساب الموردين فى ٢٠٢٢/٣/٣١ دائناً بنحو ٧٣،٤٣٧ مليون جنيه ومديناً بنحو ٦٢٨،٠٥٧ مليون جنيه بعد وقد تبين بشأن بعضها ما يلى : - *بلغ صافى ما أمكن حصره من كميات العجز بالقمح المحلى موسم ٢٠١٦ كمية ٤١١٥٣٤,٤٥٨ طن قمح محلي قيمتها نحو ١١٥١,٨٥٠ مليون جنيه بنسبة ٢٩,٧ % من إجمالى الاقماح التى تم تسويقها بكمية ١٣٨٤١١٦,٠٩ طن (بعد	جميع موضوعات مخالفات تسويق القمح المحلى موسم ٢٠١٦محل دعاوى قضائية ومازالت مستمرة وصدر قرار الجمعية العامة بجلستها فى ٢٠١٦/١٢/١٠ بعدم إخلاء مسئولية مجلس الإدارة لحين الإنتهاء من التحقيقات وسوف نوافيكم بنتيجة التحقيقات بعد الإنتهاء منها ويتم متابعة هذه الموضوعات بمعرفة القطاع القانونى

أحكام نهائية حتى يمكن الحصول على التعويض المستحق مع موالاة الدعاوي والتحقيقات التي لازالت متداولة لحين الفصل النهائي فيها .	
- تضمن حساب هيئة السلع التموينية (موردي الأقماح) ضمن حسابات الموردين – قطاع القاهرة نحو ٣٠,٥٥٥ مليون جنيه رصيد دائن يخص مستحقات الموردين عن الاقماح المحلية وباقى عمولة التسويق لمواسم ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ منها نحو ١٢,٨ مليون جنيه رصيد باسم موردى أقماح (صومعة ارم السلامونى - صومعة العبور- الشماشرجى ...) رغم تعامل هؤلاء الموردين مع الشركة فى تسويق القمح المحلى موسم ٢٠١٦ وأسفر عن وجود عجز ببعض مواقعهم. **يتعين إتخاذ اللازم بهذا الشأن حفاظاً على حقوق الشركة .**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة مع الإحاطة بأنه تم وقف صرف مستحقات المطاحن التى عليها عجوزات فى موسم القمح المحلى عام ٢٠١٦ وذلك لحين الإنتهاء من القضايا المتاولة فى هذا الشأن .
-تضمن حساب الموردين مبلغ نحو ٤٨٧ ألف جنيه رصيد مدين باسم الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية متوقف منذ عام ٢٠٠٨ حيث صدر الحكم فى الاستئناف رقم ١٤/٤٣٩ق فى ٢٠١٥/٣/٢بإلزام الشركة الوطنية بسداد مبلغ ٧٨٥٠٣٥ جنيه للشركة ورفض الاستئناف رقم ١٤/٤٤٦ق تجارى استئناف شمال القاهرة المرفوع من الشركة الوطنية وحتى تاريخه لم يتم تحصيل مستحقات الشركة. كما تضمن الحساب المذكور نحو ٣٩,٤٩٩ ألف جنيه قيمة المستحق لموردى الاذرة المحلية موسم ٢٠١١ ومازالت محل نزاع قضائى. **يتعين متابعة الإجراءات القانونية والعمل على تحصيل مستحقات الشركة وما يترتب على ذلك من آثار.**	بالنسبة للرصيد مدين على الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية صدر الحكم لصالح الشركة فى الدعوى رقم ١٤/٤٣٩ ق وجارى اتخاذ اجراءات تنفيذ الحكم أما بالنسبة لأرصدة موردى الأذرة فهى محل دعاوى قضائية وما زالت متداولة وسيتم تسويتها فى ضوء الأحكام التى ستصدر فى هذه القضايا .
- بلغ رصيد حساب هيئة ميناء الاسكندرية ضمن الحسابات الدائنة المختلفة (ضمن الحسابات الدائنة الأخرى) في ٢٠٢٢/٣/٣١ بنحو ٤،٢٣٧ مليون جنيه دون المطابقة عليه مع الهيئة المذكورة وقد تبين بشأنه ما يلي:- * عدم تحميل حساب الخسائر المرحلة بقيمة فروق إيجارات عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتي ٢٠٢٠/١٢/٣١ وضريبة القيمة المضافة الخاصة بها بمبلغ نحو ٨٣٨٣٧ جنيه وإضافتها لحساب الهيئة العامة لميناء الاسكندرية (قيد إستحقاق). * بلغ قيمة المسدد لهيئة ميناء الاسكندرية خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتي ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٢٠،٠٧٤ مليون جنيه متضمناً مبلغ نحو ٣٣٥ ألف جنيه بناء علي حكم قضائي لصالح الهيئة. بلغت قيمة إجمالي مطالبات هيئة ميناء الاسكندرية الغير مسدده نحو ١٦،٦٤٢ مليون جنيه غير مثبته بدفاتر الشركة وبيانها علي النحو التالي:	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ ما يلزم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

المبلغ	بيان
٣،٣٩٥ مليون جنيه	باقي مقابل حق الانتفاع عن العام المالي ٢٠٢١/٧/١ حتي ٢٠٢٢/٦/٣٠
٨،٣٩٩ مليون جنيه	قيمة مطالبات مرفوع بشأنها دعاوي قضائية مازالت متداولة.
١،٢٦٧ مليون جنيه	قيمة مقابل الحد الأدنى للترخيص عن الأعوام المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ ، ٢٠١٩/٢٠٢٠ ، ٢٠٢٠/٢٠٢١.
١،٩٣٦ مليون جنيه	قيمة مقابل الحد الأدنى لعدم التخزين عن فاتورة قديمة.
٠،٠٠٣ مليون جنيه	قيمة غرامات عن تعدي علي مساحة غير مخصصة للشركة.
٠،١٣٢ مليون جنيه	قيمة غرامة تلوث بري داخل الميناء.
٠،٤٢٠ مليون جنيه	قيمة غرامة عدم الالتزام بمعدلات التفريغ.
٠،٠٦٢ مليون جنيه	قيمة مقابل إنتفاع مشاغل.
١،٠٢٨ مليون جنيه	قيمة خدمات وأعمال منفذة لصالح الشركة.
١٦،٦٤٢ مليون جنيه	الاجمالي.

وجدير بالذكر أن بعض تلك المطالبات يوجد خلافات بين الشركة والهيئة المذكورة بشأنها.

*عدم تحميل قائمة الدخل – المصروفات بمبلغ ٣،٠٠١ مليون جنيه كمصروفات مستحقة لهيئة ميناء الاسكندرية عن باقي مقابل الانتفاع عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتي ٢٠٢٢/٣/٣١ وكذا عن بعض المساحات خلال ذات الفترة حيث بلغت قيمة باقي مقابل حق الانتفاع المستحقة للهيئة عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣،٣٩٥ مليون جنيه تخص فترة المركز المالي منها نحو ٢،٥٤٦ مليون جنيه.

كما أن قيمة مقابل الانتفاع عن بعض المساحات عن الفترة من ٢٠٢٢/١/١ حتي ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٩٢٦ ألف جنيه تخص فترة المركز المالي منها نحو ٤٦٣ ألف جنيه (تم السداد بالكامل في إبريل ٢٠٢٢).

نوصي بضرورة العمل علي حل تلك الخلافات وإتخاذ اللازم بشأنها مع ضرورة بدراسة أسباب الغرامات الموقعة عن التلوث ، عدم الالتزام بمعدلات التفريغ وكذا الأعمال والخدمات المقدمة لصالح الشركة والعمل علي تلافيها مع إجراء التصويب اللازم طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) فقرة رقم (٤١ ، ٤٢)

- وجود كمية ١٦٢٥ طن من الاقماح المحلية متحفظ عليها من مباحث التموين منذ عام ٢٠١٥ حتى تاريخ إعداد القوائم المالية تخص موسم ٢٠١٥ وذلك بصومعة الفجر- شركة التيسير بلغت تكلفتها نحو ٥,٦٧٣ مليون جنيه في حين بلغ رصيد المورد نحو ٥,٤٩٠ مليون جنيه ومقام بشأنها دعوي قضائية ضد الشركة برقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠١٩ مدني شمال القاهرة متداولة بالخبراء ومازالت متداولة.	وبالنسبة لكمية ١٦٢٥ طن قمح محلى موسم ٢٠١٥ المتحفظ عليها من مباحث التموين بصومعة الفجر التابعة لشركة التيسير فإن الشركة قامت بحجز قيمة هذه الكمية لحين قيام الشركة المذكورة بإنهاء الموضوع فى النيابة العامة وإخطارنا بذلك مع الإحاطة بأن هذه الكمية غير موجودة فى مخازن الشركة وكانت مخزنة فى صومعة الفجر التابعة لشركة التيسير ولا يوجد مستحقات للشركة عن هذا الموضوع وجارى متابعة الدعوى القضائية .

نوصي بضرورة الاتصال بالجهات المعنية بالتصرف فى تلك الكمية لعدم صالحيتها للاستهلاك الأدمى وحصول الشركة على كافة مستحقاتها .	
- مازال حساب الموردين يتضمن أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١١٥ ألف جنيه رصيد " دائنا "، ونحو ٢٤ ألف جنيه رصيد " مدينا ". **يتعين بحث تلك الأرصدة وتسويتها والافادة.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠
- بلغ رصيد الحسابات الدائنة الأخرى في ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ١٣٠،١٧٨ مليون جنيه منها نحو ٥٦،٤٩٧ مليون جنيه ارصدة متوقفة تبين بشأنها ما يلي:- *نحو ١٠,٦٥٠ مليون جنيه رصيد دائن معظمه مرحل منذ عدة سنوات باسم هيئة ميناء دمياط يمثل قيمة رسم تمييز علي أرض صومعة دمياط والذي توقفت الشركة عن سداده منذ عام ٢٠٠٣ بخلاف نحو ٨٣٩ ألف جنيه تمثل قيمة رصيد لم يتم سداده عن العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ ، كما لم نواف بالمستندات الخاصة بترك الخصومة من جانب الهيئة حتي يمكن الوقوف علي صحة تلك الأرصدة ، وجدير بالذكر صدور أحكام قضائية لصالح الشركة في الدعوي القضائية أرقام ٥٨٧ لسنة ٢٠٠٦ ، ٨٠٧ لسنة ٤٦ ق ، ١٦٩٩٠ لسنة ٧٩ ق. **نوصي بضرورة إجراء التصويبات والتسويات اللازمة نحو هذا المبلغ وإضافته لحساب الارباح المرحلة ضمن حقوق المساهمين والإفادة.**	تم إجراء التسويات اللازمة فى شهر أبريل ٢٠٢٢م
*نحو ١٤,٠٥٥مليون جنيه تمثل نسبة ٢% مصاريف إدارية على نشاط النقل (النقليات المنفذة بمعرفة سيارات الشركة) عن الأعوام من ٢٠١٠/٢٠٠٩ وحتى٢٠٢١/٦/٣٠وتعترض الهيئة العامة للسلع التموينية على سدادها للشركة رغم سابق صدور حكم لصالح الشركة فى الدعوى رقم ٧٤٦٢ لسنة ٢٠٠٢ بأحقيتها فى المبالغ المستحقة عن الأعوام من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣ وتجدر الاشارة إلي توقف الشركة عن إحتساب تلك المصاريف الادارية إعتبارا من يوليو ٢٠٢١ وحتي تاريخه **يتعين اتخاذ الإجراءات الواجبة لسرعة تنفيذ الحكم القضائى الصادر لصالح الشركة وتحصيل مستحقاتها وإجراء التسوية اللازمة .**	بالنسبة لمبلغ ١٤مليون جنيه فهو قيمة المصاريف الإدارية المستحقة على هيئة السلع التموينية بواقع ٢% عن نقليات جهاز نشاط النقل بالشركة فهى محل خلاف بين الشركة والهيئة العامة للسلع التموينية ومازالت الاتصالات مع الهيئة مستمرة لحسم هذا الموضوع فى ضوء الأحكام الصادرة فى هذا الشأن ٠
*نحو ١,٦٦٣ مليون جنيه ١٠% " بإسم خدمات اجتماعية " مرحل منذ عدة سنوات يتمثل فى المتبقى من أرصدة حساب توزيع الفائض فى ظل تبعية الشركة لأحكام القانون رقم ٩٧	جارى الدراسة وإتخاذ اللازم فى ضوء أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ٨٣ ٠

لسنة ١٩٨٣ والذى لم يتم التصرف فيه . **يتعين الدراسة وإتخاذ اللازم في ضوء احكام القانون المشار اليها والقرارات الوزارية اللاحقة والافادة .**	
*نحو ٤,٢٦٠ مليون جنيه قيمة مبالغ معلاة لبعض العاملين منذ سنوات ،ايجار مخزن الشفاطات لصالح هيئة السلع،فروق خدمات تخزينية، ،مبالغ تحت التسوية،تأمين مقدم من الغير منذ سنوات. رسم الجعالة المستحق لهيئة الميناء على تحزين محتويات الباخرة رويال كراون. **نوصي بضرورة اجراء المطابقات اللازمة للوقوف على صحة تلك الارصدة واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه المطابقات بالحسابات المختصة وما يترتب على ذلك من آثار.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وسوف يتم إتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
*تضمن الحساب نحو ٦,٤٥٠ مليون جنيه يمثل قيمة مبالغ متوقفة تم تحصيلها لصالح بعض الجهات والبعض الأخري أعمال ومبيعات تحت التسوية منذ ٣ سنوات وحتي تاريخ الفحص لم يتم سدادها لتلك الجهات أوتسويتها – ولم يتم إجراء المطابقات اللازمة بشأنها ويتمثل أهمها فى نحو ٤,٩٢٢ مليون جنيه بصورة إجمالية دون تفاصيل ونحو ١,٢١٩ مليون جنيه يمثل قيمة أجور نقل الأقماح تحت التسوية بعضهم لديه عجوزات توريد أقماح محلية عن موسم ٢٠١٦. **نوصي بضرورة إجراء المطابقات اللازمة للوقوف علي صحة تلك الأرصدة وإتخاذ اللازم بشأنها.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وسوف يتم إتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
*تضمن الحساب نحو ٢٧،٦٢٠ مليون جنيه باسم / تأمينات مقدمة من الغير يرجع تاريخ بعضها لعام ١٩٩٩ متضمنا مبلغ نحو ٥,٦٧٨ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره قيمة تأمين مسحوبات المطاحن لمدة ثلاثة أيام طبقا للتوجيه الوزاري المعتمد من وزارة التموين رقم (٤) لسنة ٢٠١٣ بتاريخ ٢٠١٣/٢/٥ ولم يتم توريدها للهيئة العامة للسلع التموينية في حينه. **نوصي بضرورة بحث ودراسة تلك الارصدة واجراء التسوية فى ضوء ما تم بحثه إعمالاً لأحكام المادة رقم (١٤٧) من قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وإعمالاً لنظام التقادم الخمسي و توريد القيمة لحساب هيئة السلع التموينية .**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وسوف يتم إتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
- تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى رصيد بنحو ٣٧،٠١٨	

مليون جنيه تحت مسمى " كسب الوقت ، تبين بشأنه ما يلى:- *إستمرار الشركة فى إثبات عوائد كسب الوقت بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى بدلاً من الإيرادات بالمخالفة لكل من معايير المحاسبة والمراجعة المصرية معيار رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء فقرات ٩ ، ٣١ ، ٣٩ ، ٤٤ ، والمادتين رقما ١ ، ٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٢ الخاص بعوائد كسب الوقت بأن تمنح عوائد كسب الوقت لمتعهد التفريغ (إيرادات للشركة) . *بلغ ما تم صرفه خلال الفترة " كسب الوقت " نحو ٢١،٣٣١ مليون جنيه من أموال الشركة للعاملين عن كسب الوقت فى صورة مكافأة ميزانية والمناسبات ومكافأة معاش، والمساهمة فى التأمين التكميلى دون وجود لائحة تنظم أعمال الصرف منه طبقا لقرارات الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٨. **يتعين قيد عوائد كسب الوقت المحققة كإيرادات والمنصرف منها كمصروفات مع ضرورة إجراء المطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن كسب الوقت للتحقق من صحة الأرصدة مع ضرورة تطبيق قرارات الجمعية العامة العادية للشركة سالفة الذكر بشأن وضع لائحة منظمة لأعمال الصرف منه.**	يتم ذلك بناء على ما جرى العمل به منذ صدور القرار الجمهورى رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٢ واستنادا إلى قرار الجمعية العامة للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٧ بالموافقة على استمرار إدراج عوائد كسب الوقت بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى طبقا لقرارها السابق الصادر بجلستها بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٧ وكذا الجمعية العامة بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣٠ المنعقدة للنظر فى اعتماد القوائم المالية للشركة فى ٢٠١٢/٦/٣٠ وكذا الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧ المنعقدة للنظر فى اعتماد القوائم المالية للشركة فى ٢٠١٢/٦/٣٠ وكذا الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧ وكافة الجمعيات العامة العادية للشركة التالية لها.
*عدم وجود دفاتر بقطاع الاسكندرية توضح المواقع التى يستحق عليها ربط عقارى وقيمة ذلك الربط السنوى وما تم سدادة منذ صدور القانون فى ٢٠١٣ وحتى تاريخه الأمر الذي يتعذر معه متابعة تسلسل حركة الضريبة وجدير بالذكر عدم تضمين الحساب قيمة مطالبات الضريبة العقارية عن الوحدات بقطاع الاسكندرية والتى بلغ ما امكن حصرة منها نحو ٤,٢٥ مليون جنيه عن المطالبات الواردة خلال أعوام ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ لبعض المواقع بالقطاع عن متأخرات حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠ ولم نقف على المطالبات عن باقى المواقع **نوصي بضرورة بحث ودارسة ما سبق وإتخاذ اللازم بشأنه والإفادة .**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وسوف يتم إتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
بلغ رصيد حساب المصروفات المستحقة فى ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ١٣،٨٨٤ مليون جنيه تم حسابها تقديريا منها نحو ٢،٨١١ مليون جنيه بقطاع الإسكندرية ، مبلغ ٥ مليون جنيه كمصروفات علاج	سوف يتم مراعاة ذلك مستقبلاً مع العلم ان جزء كبير من تلك المصروفات المستحقة تم إثباته من المطالبات الفعلية التى وردت للشركة فى أبريل ٢٠٢٢ .

طبي. **نوصي بضرورة حصر كافة المصروفات الفعلية عن الفترة وإثباتها حتي تظهر نتائج أعمال الشركة عن فترة المركز المالي بصورتها الصحيحة .**	
عدم تحميل قائمة الدخل بما يخصها من قيمة مصروفات رسم الجعالة المستحقة عن معظم مواقع الشركة داخل الدائرة الجمركية والتي تبلغ عددها نحو عشرة مواقع عن فترة المركز المالي ومنها صومعة رصيف رقم (٨٤) ، (٨٥) وميناء الدخيلة والمنطقة الجمركية بمجمع السلام بالعامرية التابعة لقطاع الاسكندرية . **نوصي إجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك علي الحسابات المختصة .**	تم إجراء التصويب اللازم فى شهر أبريل ٢٠٢٢ ٠
- تضمنت إيرادات الشركة مبلغ نحو٦،٠٠٨ مليون جنيه قيمة إيرادات تقديرية غير مؤيدة بمستندات أو أعمال لازالت جارية منها نحو ٢،٨٤٢ مليون جنيه قيمة إيرادات تفريغ قمح هيئة السلع التموينية للباخرتين إدفو رحلة ٢٠٢٢/٣/٣ ، ووادي العريش رحلة ٢٠٢٢/٣/١٨ والتي كان تفريغها مستمرا حتي ٢٠٢٢/٣/٣١ ولم يتم الصرف منها وذلك علي خلاف القواعد المحاسبية المتعارف عليها بشأن ما يتم تعليته للايرادات ومعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) من معايير المحاسبة المصرية فقرات رقم (٣١) ، (٣٩) ، (٤٤). **نوصي بضرورة مراعاة الإلتزام بمعيار المحاسبة المصري سالف الذكر علي أن تكون جميع إيرادات الشركة مؤيدة بمستندات قانونية .**	سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً ٠
- تضمنت إيرادات الفترة مبلغ قدرها ٣٢٥ ألف جنيه قيمة إيجار مخزن ١/أ بالسلام بقطاع الاسكندرية عن العشرة من ٢٠٢١/١٢/٢٧ حتي ٢٠٢٢/١/٢٦ وارد من شركة المبروك للتجارة والتوزيع بايصال استلام نقدية بدون رقم مؤرخ في ٢٠٢١/١٢/٢٨ وتم تسويته بموجب القيد رقم (٢٠٢) في ٢٠٢١/١٢/٢٨ كما تضمنت مبلغ ٥٠٩٣١ جنيه بالقيد رقم ٣٣٣ في ٢٠٢٢/٣/٣١ قيمة إقفال مستحقات إيجارية دائنة عن وحدات تم تسليمها لمالكيها بناء علي أحكام قضائية	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وسوف يتم إتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠

نهائية. **نوصي بضرورة إجراء التصويب اللازم واستبعاد المبلغين من إيرادات الفترة حيث أنها لا تخصها وإضافتها لحساب الارباح المرحلة ضمن حقوق الملكية طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) ومراعاة أثر ذلك علي الحسابات المختصة.**	
ـ أسفرت التصفية الصفرية لصومعة سفاجا المؤرخة في ٢٠٢٢/١/١٢ عن وجود زيادات قدرها نحو ٢٦٣٤ طن كما أسفرت التصفية الصفرية التي إجراؤها بتاريخ ٢٠٢١/٧/٦ بصومعة رصيف ١/٨٥ بميناء الاسكندرية عن وجود زيادات قدرها نحو ١٠١١٧ طن . **نوصي بضرورة إتخاذ اللازم نحو كافة الزيادات في تصفية الصوامع وإضافة قيمتها لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية (مالكة الأقماح) والافادة.**	يتم إجراء التصفية الصفرية للصوامع فى حضور ممثل عن الهيئة العامة للسلع التموينية وتعلية الزيادات التى تسفر عنها التصفية لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية ٠
لم يتم حساب قيمة الفوائد المستحقة وإضافتها للإيرادات عن ودائع الشركة طرف البنوك فى تاريخ اعداد المركز المالى والبالغ قيمتها نحو ٩٢٧ الف جنيه كما لم تتضمن إيرادات الفترة مبلغ نحو ٦١٨ ألف جنيه قيمة عمولة الشركة عن النقليات المنفذة في مارس ٢٠٢٢بسيارات الشركة والغير والبالغ إجمالي قيمة النوالين الخاصة بها نحو ٣٨،٦٦٨ مليون جنيه. **نوصي بضرورة اجراء التصويب الازم ومراعاة أثر ذلك علي الحسابات المختصة.**	سيتم مراعاة ذلك عند إعداد المركز المالى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠م ٠
لم يتم تحميل قائمة الدخل بنحو ٩٠٠ ألف جنيه قيمة فوائد مصروفات العلاج الطبي تخص فترة المركز المالى حيث تم تحميل فترة المركز المالي بمبلغ ١٤،٣٦١ مليون جنيه قيمة مصروفات علاج طبي خلال الفترة منها مبلغ نحو ٥ مليون جنيه علاج طبي بصورة تقديرية . **نوصي بضرورة اجراء التصويب اللازم لما لذلك من أثر علي صافي ربح الشركة خلال الفترة .**	سيتم مراعاة ذلك عند إعداد المركز المالى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠م ٠
تضمنت قائمة الدخل في تاريخ المركز المالى نحو ٢٨،٤٨٨ مليون جنيه قيمة ضريبة الدخل ، الضريبة المؤجلة عن الفترة حيث تم حسابها دون الأخذ فى الإعتبار إضافات الأصول بنحو ٢٥،٥٥٠ مليون جنيه والذى أدى إلى عدم الدقة في حساب	سيتم مراعاة ذلك عند إعداد المركز المالى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠م ٠

الإهلاك الضريبي خلال الفترة . **نوصي بضرورة اجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك علي الحسابات المختصة.**	
عدم قيام الشركة بحساب نسبة المساهمة التكافلية وتحميلها ضمن مصروفات الشركة عن فترة المركز المالى فى ٢٠٢٢/٣/٣١ وقدرها نحو ٣،٧٢٢ مليون جنيه وذلك بالمخالفة للكتاب الدورى رقم ٤١ لسنة ٢٠١٨ الصادر من رئيس مصلحة الضرائب المصرية بشأن ضوابط تطبيق أحكام القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١٨ بشأن نظام التأمين الصحى الشامل والذى تضمن فى البند الثالث " قيام مصلحة الضرائب بتقدير نسبة ٢,٥ فى الالف من جملة الايرادات السنوية للمنشآت الفردية والشركات والهيئات العامة الاقتصادية.....الخ " . **يتعين الالتزام بأحكام القانون السابق ذكره مع إجراء التصويبات والتعديلات المحاسبية ومراعاة ما يترتب على ذلك من آثار.**	سيتم مراعاة ذلك عند إعداد المركز المالى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠م ٠
- عدم سلامة إعداد قائمة التدفقات النقدية في ٢٠٢٢/٣/٣١ حيث تلاحظ عدم تطابق رصيد النقدية أخر الفترة الظاهر بقائمة التدفقات في ٢٠٢٢/٣/٣١ البالغ نحو ٢٩٧،٢٧٩ مليون جنيه مع رصيد النقدية الظاهر بقائمة المركز المالي البالغ نحو ٣٥٧،١٣٥ مليون جنيه بفارق قدرة ٥٩،٨٥٦ مليون جنيه. **يتعين إجراء التصويب اللازم علي قائمة التدفقات النقدية وفقا لما تقضي به معايير المحاسبة المصرية " المعيار رقم ٤ " قائمة التدفقات النقدية حتي تعبر القائمة عن حقيقة التدفقات النقدية بما يخدم مستخدميها.**	سيتم مراعاة ذلك عند إعداد المركز المالى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠م ٠
أسفرت نتائج أعمال بعض الأنشطة بالشركة خلال فترة المركز المالي عن تحقيق خسائر بلغت قيمتها نحو ٥٣،٨١٤ مليون جنيه (منها نحو ٤٨،٦٨٢ مليون جنيه لنشاط الصوامع ، نحو ٤،٨٩٢ مليون جنيه لنشاط النقل ، نحو ٢٤ ألف جنيه لنشاط التفريغ والشفاطات) . **نوصي بضرورة بحث أسباب تحقيق تلك الأنشطة لخسائر والعمل علي معالجتها ودراسة التدابير الواجبة للنهوض بأنشطة الشركة لتعظيم العائد وما يترتب على ذلك من آثار.**	ترجع خسائر نشاط التفريغ والتخزين فى الصوامع إلى إرتفاع التكاليف والمصروفات نتيجة الزيادات الحتمية فى بند الأجور وإرتفاع أسعار الوقود وقطع الغيار وعدم تناسب فئات التعامل مع هيئة السلع التموينية مع تكاليف تشغيل الصوامع رغم الزيادة التى تمت عليها اعتباراً من ٢٠٢١/٧/١م وتسعى الشركة إلى ضغط المصروفات وجذب عملاء قطاع خاص لتعظيم إيرادات النشاط

عن فترة المركز المالي في ٢٠٢٢/٣/٣١ تخصيص فقرة مستقلة عن الأثار المترتبة على تطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠ على الأرصدة والقوائم المالية الدورية خلال للمركز المالي في ٢٠٢٢/٣/٣١. **نوصى بإجراء التصويبات والتعديلات اللازمة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة .**	

والله ولى التوفيق

الرئيس التنفيذى

(مهندس / كمال عبد الحميد هاشم)